التزام الدولة بحماية عقيدة الإسلام وفقاً للنظام الأساسي للحكم

د/ محمد بن محمد شتا أبو سعد(*)

المؤلف:

- مستشار التأمينات الاجتماعية في الرياض.
- مستشار (رئيس محكمة الاستئناف العالي وأمن الدولة العليا بمصر).
- أستاذ سابق بجامعات الأزهر والقاهرة ووهران وأم درمان الإسلامية والمركز القومي للدراسات القضائية بمصر والملك سعود بالرياض.


بسم الله الرحمن الرحيم

التزام الدولة بحماية عقيدة الإسلام وفقاً للنظام الأساسي للحكم

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد وتقسيم:

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله النظام الأساسي للحكم رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧/٨/ ١٤١٢هـ، الذي نص في مادته الثالثة والعشرين على أن «تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبيق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ... وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

ولما كنت قد أصدرت بعض الشروح لبعض نصوص هذا النظام الأساسي في بعض المجلات العلمية والثقافية بالمملكة، فقد عهدت إليَّ هذه الدار، مشكورة، بالكتابة، في موضوعات أخرى، تبين للأجيال الجديدة في العالم الإسلامي كله، كثيراً من المفاهيم الإسلامية الخالدة، التي تبناها هذا النظام.

وقد تناولت في هذا الكتيب هذه المادة التي أعرض لتحليل مضمونها في فصول أربعة، يختص أولها بصدر النص وهو يتعلق بحماية العقيدة الإسلامية من خلال التزام الدولة بذلك، ويتناول ثانيها ما ورد في وسط المادة من التزام الدولة بتطبيق الشريعة الإسلامية وهي مطبقة فعلا كما سبق وبيناه في كتابنا أصول النظام

القضائي في المملكة العربية السعودية عام ١٤٠٣هـ. ونؤصل ثالثاً فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحدد رابعاً أهمية الدعوة كما وردت في نهاية هذه المادة. والله المستعان.

د/ محمد بن محمد شتا أبو سعد

الرياض في ١/٥/١٤١٣هـ

* * *

□ الفصل الأول □

○ التزام الدولة بحماية عقيدة الإسلام ○

١ـ إلزام يحول دون الصراع والتناقض

لقد ألزم النظام الأساسي للحكم، في المملكة العربية السعودية، الدولة بحماية عقيدة الإسلام، ويعني هذا الالزام حقيقتين أساسيتين:

أولاهما: أن الدولة تجاوزت مرحلة الصراع من أجل العودة إلى الدين، وهو بكل أسف، ما تُهدر الدماءُ من أجل تحقيقه في الشرق والغرب.

ثانيهما: أنه لا يمكن أن يحدث تناقض بين الدولة وبين أي شخص موجود فوق ثراها، مواطنا كان أم مقيما، ولذا لا يتصور أن يعاني أحد في سبيل البحث عن العدل، لأن ولي الأمر يحكم فيهم بحكم الإسلام في مجال النفس والعرض والمال، وإقامة حدود الله ويحميهم ويكف الأذى عنهم.

٢ـ إلزام يحمي العقيدة الصحيحة

العقيدة الصحيحة هي أصل الدين، وأساس الملة، وتتلخص هذه العقيدة الصحيحة التي تحميها الدولة، أساسا، في الإيمان بالله

وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخِر وبالقدر خيره وشره.

ومن هذا الإيمان أيضاً، الإيمان بكل ما أوجبه الله تعالى على عباده، وفرضه عليهم من أركان الإسلام الظاهرة وهي: شهادة أن لا إله إلاَّ الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا، فضلا عن الفرائض الأخرى، في إطار توحيد الإلٰهية وتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

٣ـ إلزام يستلهم معنى الإحسان

فالمسلم الخيِّر، الذي تغلغل الإيمان في أعماقه هو مسلم محسن، بمعنى أنه يعبد الله كأنه يراه، فإن لم يكن يراه فإن الله تعالى يراه.

والحاكم المسلم الذي يصدر من الأنظمة الأساسية ما يحمي به العقيدة الإسلامية، يجسد الإحسان الذي قال عنه رسول الله ﷺ: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**».

وهذا يعني من بين ما يعني، أن حماية منهج الله، هي ضرورة أناطها الله بمن هيأه لولاية أمر المسلمين، تأكيدا على استمرار صفاء العقيدة، وتخليصا للدين مما يمكن أن يلحقه على مدى الأيام من رواسب، وتأكيد الإصلاح العام، وإعلاء التآلف بين الناس،

والتقارب بين أفراد الأمة الإسلامية، وهو يؤدي عند قيام كل حاكم بذلك إلى التحقيق التلقائي للوحدة الإسلامية، وسير الناس في كل بلاد الإسلام في فلك منهج واحد في العقيدة والسلوك، فيعيش الكل في سلام ووئام ومحبة وتكافل وتعاون وتآزر كي يصل المجتمع الإنساني الإسلامي إلى أرفع مستوياته بفضل وحدة ظاهر الحاكم وباطنه.

٤ـ إلزام يجسد مسئولية الحاكم عن حفظ الدين

وليس هذا القول بجديد، فقد قاله في أوائل عصور الإسلام العالمان الجليلان أبو يعلي الفراء والماوردي في كتابيهما الأحكام السلطانية.

فالحاكم المسلم مسئول عن حفظ الدين، من كل ما يضر به أو يزلزل عقيدة التوحيد في النفوس، كالبدع التي عصفت بالأديان السابقة، وتجد تربة خصبة في كثير من الدول الإسلامية، ومن أهمها البدع الشركية كالطواف الشركي حول الأضرحة، والغلو في الأنبياء والصالحين غلوا مفضياً إلى ضياع العقيدة.

والتزام ولي الأمر بحفظ الدين ليس التزاما وقتيا، وإنما هو التزام أبدي حتي يظل الدين قائماً على أصوله الحقيقية المستقرة، وفق الهدي الإلهي الوارد في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وما انعقد عليه إجماع أهل العلم، ممن كان همهم الأوحد هو سلامة

العقيدة، وصفاء العبادة، وإبعاد الدين عن شبه الضالين المضلين وانتحال المغرضين.

وعلى ضوء ذلك فإن الحاكم المسلم إذا وجد مبتدعا، أي إذا ظهر له أن هناك من يحاول أن يدخل على الدين ما ليس فيه، لا يجلس ساكنا، وإنما يوضح له كل ما يهديه، بحيث يعود الزائغ إلى الحق، ويثوب ذو الشبهة إلى الرشد، ولا يتنكب أحد سواء الصراط، ولا يتحاشى شخص مبادىء الدين القويم، ولا يستبدل به الشُّبَه والآراء المريبة.

إن عِلْمَ ولي أمر المسلمين لا يجب أن يقتصر عليه، بل يجب أنْ ينبثق منه، على نحو جلي، إلى الآخرين، فهذا واجبه الذي يباشره بنفسه إن اتسع وقته، أو من خلال علماء الأمة.

إن هذا الإلتزام يعني أن الحاكم المسلم هو حارس العقيدة، الذي يوضح الحجج لكل ذي شك أو ريبة، حتى يثوب إلى الرشد، ويعود إلى الحق الذي لا يداخله باطل، والمشروع الذي لا يتطرق إليه الفساد، والمعروف الذي لا يذهب به منكر.

وهذا الالتزام الذي يكتسي طابع الالزام في النظام الأساسي، يعني وجوب أخذ الناس بما يلزم من الحقوق والحدود، فلله تعالى حقوق وحدود، يقوم ولي الأمر بأمر ربه قياماً كاملاً، إن هو أقامها، وأخذ الخارجين على هذه الحدود بها وبمقتضياتها. وكذلك

للناس حقوق حددها شرع الله تعالى، وهي حقوق يحميها ولي أمر المسلمين لأنه هو القوام عليها، حتى يحرس الدين من كل خلل محتمل، أساسه رغبة بعض الناس في عدم الانصياع لشرع الله، ولذا فإن إمام المسلمين يباشر واجباته الشرعية ليكون الدين بمنأى عن كل عدوان، ولتكون الأمة بعيدة عن كل ذلك، سواء تمثل هذا الزلل في خطأ عفوي أو انحراف مقصود، فولي أمر المسلمين ليس له إلا أن يحول دون كل ذلك بما آتاه الله من حكمة وما أناطه به الله من وظائف، وبذا يكون ولي الأمر قد ألزم نفسه بما يؤكد إعمال مقتضى حماية هذا الدين المتين.

٥- إلزام يبين دور وليّ الأمر في متابعة أحوال المسلمين

ولاشك أن حماية العقيدة هي أهم هذه الأمور قاطبة، لذا كان الالزام بذلك واضحاً جليا في النظام الأساسي للحكم وهو الزام يبين دوِر وليّ الأمر في وجوب متابعة أحوال المسلمين، لكي ينهض بسياسية الأمة وحراسة الملة؛ فأمور المسلمين هي الهم الأول من هموم وليّ الأمر، وهي تتسع لبحث أحوال الناس وأوضاعهم بحثا مباشراً، ينبثق من تعاليم الدين، ويدور في فلك تقوى الله، فلا يشغله عن ذلك شاغل، ولا ينسيه إياه طارىء، فالناس هم العنصر الجوهري في أمة الإسلام، والبحث عن مشكلاتهم وحلها

هو أول معالم صلاح النظام.

ولاشك أيضاً أن الدولة التي تنص في النظام الأساسي للحكم على أنها مسئولة عن حماية العقيدة، تجعل الحكم تكليفاً عقدياً لا تشريفاً دنيوياً، والجانب الشرعي في ذلك هو الذي يحكم الضمائر، ويصون الأفئدة، فما من إمام للمسلمين إلا ودار واجبه في فلك أمرين أساسيين. **أولهما**: سياسة المجتمع الإسلامي سياسة عقدية، تكفل استقرار حياة كل من يعيش في هذه الديار. **وثانيهما**: حراسة الدين من أي محاولة للنيل منه، وهذا ما يسبغ شرفاً عظيماً على إمام المسلمين عندما يباشر هاتين المسألتين بنفسه، ولا يفوض فيهما إلا في أضيق نطاق، لأن من يتم تفويضه لا يمكن ضمان ثبات قلبه، فمغريات الحياة الدنيا كثيرة والنفوس البشرية ضعيفة، والفرض أن نفس إمام المسلمين هي أطيب النفوس وأزكاها، ولذا لا يضيع سلطانها، ولا تتوارى قيمة أعمالها، إن هي اطمأنت إلى حماية العقيدة بنفسها وجعلت ذلك أول همومها، وما أكثر الهموم التي يتحملها ولي الأمر المسلم الملتزم.

٦- إلزام يعيد عظمة تاريخ الإسلام

من مظاهر عظمة الإسلام، في عهد النبوة: لاشك أن رسول الله ﷺ طبق شرع الله تطبيقاً عاماً مجرداً، وأقضيته ﷺ تدل على ذلك أعظم دلالة، ومن أبرز أقضيته في هذا الصدد ما يلي:

١ـ لقد صان الدماء صيانة تدل على مدى تكريم الإسلام لحق الإنسان في الحياة صيانة عظيمة، روى مسلم وغيره أن «أن أول مايقضي الله تبارك وتعالى بين الناس يوم القيامة في الدماء ...».

وروى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما**».

وكان ﷺ يحافظ على المتهم بالقتل محافظة عظيمة، معتبراً إياه بريئاً حتى تثبت إدانته، وكان يحث على العفو عندما تغم البينة، والأحاديث في هذا الباب أشهر من أن تذكر[1]، كما كان يقبل الدية من القاتل عمداً إن قبل ذلك أولياء الدم، وليس ذلك مما تقره الأنظمة الوضعية.

وفي الأنظمة الوضعية، يوجد ظلم كبير، تضيع بسببه الدماء هدرا عندما تكون هناك شهادة امرأة واحدة، والأصل في هذه الحالة تمثل هدي النبي ﷺ بحثا عن دليل من اقرار وسواه لا الحكم بالبراءة، ولنا في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة، فقد روى البخاري عن أنس بن مالك «أن يهوديا رضَّ رأس جارية بين حجرين ...» وفي حديث آخر «خرجت جارية عليها أوضاح بالمدينة، فرماها يهودي بحجر، فجيء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق، فقال لها رسول الله ﷺ: **أقتلك فلان**، فأشارت برأسها أن لا، **ثم قال الثانية**،

---

(١) أورد أمثلة عديدة في ذلك مسلم وأبو شيبة في مسنده.

فأشارت برأسها أن لا، **ثم سألها الثالثة،** فأشارت برأسها أن نعم. فجيء باليهودي فلم يزل به حتى أقر، فرضَّ رسول الله ﷺ رأسه بالحجر» وفي حديث آخر: «فقتله بين حجرين»، وفي صحيح مسلم ومصنف عبد الرزاق «فأمر به رسول الله ﷺ أن يرجم حتى مات».

وقضى رسول الله ﷺ بغرة (خمسين ديناراً أو ستمائة درهم) فيمن ضربت امرأة حاملا فطرحت جنينها، وحكم بالقسامة (أن يقسم خمسون ويستحقون الدم) فيمن لم يعرف قاتله، وقضى بالقصاص في الجراح[1].

٢- كما حمى ﷺ الأعراض، فرجم مسلمة أقرت بذلك، ويهوديا في واقعة أخرى (وكان كل منهما محصنا)، أما غير المحصن فعقوبته الجلد وتغريب عام، وأقام حد القذف على القاذف وجلد شارب الخمر وأمر بقطع يد السارق، وأورد النسائي وأبو داود عن بن عباس «أن رجلا أعمى سمع أم ولد له سبت النبي ﷺ فقتلها فأهدر النبي ﷺ دمها»، وفي هذا دليل على أن من سب النبي ﷺ يقتل ولا يستتاب بخلاف المرتد[2].

٣- وأقضيته ﷺ في الجاسوس، وغيره مما يؤكد وجوب حماية

---

(١) أقضية رسول الله ﷺ، طبعة قطر ص ١٠-١٢.

(٢) انظر المرجع السابق وفيه مئات الأقضية من ص ٢٠ حتى ص ٦٢ وما بعدها.

العقيدة بطريق مباشرٍ أوغير مباشر ومن ذلك إقامة حدود الله، وعدم ترك المجتمع يغصُّ بالآثام دون معاقبة الآثمين.

ومن مظاهر عظمة الإسلام في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه لم يقبل تجزئة تطبيق شرع الله، بل بين بالدليل القاطع أن التفريط في حد من الحدود يشبه التفريط في كل الحدود، فما بالنا بدول إسلامية معاصرة كثيرة، لا تطبق حداً واحداً من حدود الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لقد تولى أبو بكر رضي الله عنه الخلافة بعد رسول الله ﷺ، وجوبِه منذ بداية خلافته بارتداد كثير من العرب عن الإسلام، وامتنع بعضهم عن دفع الزكاة، وقالوا: لا نعطيها لأحد بعد النبي ﷺ، وأثّر ذلك في نفوس المهاجرين والأنصار، ودب الضعف إلى نفوس بعضهم، وأجمعوا كما يقول ابن مسعود على أن يتركوا العرب، ولا يقاتلوهم على ابنة مخاض وابن لبون.

ونظر أبو بكر الصديق نظرة عقدية، فقويت نفسه بالله ولم تضعف أما التحديات، وخرج وحده شاهرا سيفه إلى ذي القصة، فلحقه على بن أبي طالب رضي الله عنه، فأخذ بزمام راحلته، وقال له: إلى أين يا خليفة رسول الله؟ لا تفجعنا بنفسك، فوالله لو أصبنا بك لا يكون للإسلام نظام، فرجع أبو بكر بعد أن ضرب لهم أروع الأمثلة في الشجاعة، وجعل نفوسهم تفيض بسالة

وقوة، فتسابقوا إلى قتال المرتدين ومانعي الزكاة وأعادوهم إلى حظيرة الإسلام.

وهكذا دعم موقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه موقف كل مسلم في وجوب تحكيم شرع الله، وعدم الضعف أمام أعداء الله، واستمر أبو بكر حادباً على تطبيق الشريعة في شتى مجالات الحياة حتى فاضت روحه، فنعم ما قدم في تاريخ الإسلام الزاهر من أروع المثل على الكفاح في سبيل اعلاء شرع الله.

وأما عمر بن الخطاب فقد طعَّم تطبيق شرع الله بسمة عظيمة من سماته، ألا وهي العدل، حتى صار عنوان تطبيق شرع الله. لقد عدل عمر عدلاً لم يشهد له التاريخ مثيلاً، وقد بلغ من عدله أنه إذا أنهى إليه الناس أمرا، جمع أهله وقال لهم: انه قد بلغني من الناس عنكم كذا وكذا، وإن الناس ينظرون إليكم نظر الطير إلى اللحم، وإنني لأقسم بالله، أني لا أجد أحداً فعل ذلك إلا أضعف عليه العقوبة. وقد أقام عمر حد شرب الخمر على ابنه وهو مريض، فمات به، واقتص لبعض أهل مصر من ابن أميرها عمرو بن العاص، فأمكنه من ضربه وقال له: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. هكذا كان عدل عمر بن الخطاب، الذي أعلى شأن الإسلام والمسلمين.

والعدل في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وعلى بن أبي طالب

رضيَ الله عنـه، وتطبيق شرع الله بعدهما في الدولة الأموية واهتمام عمر بن عبدالعزيز به أعظم اهتمام وفي الدولة العباسية وما بعدها حتى جاء الاستعمار الغربي للدولة الإسلامية وأبعدها، أو معظمها، عن تطبيق شرع الله هو مما لا خلاف حوله ولا جدال فيه.

٧ـ إلزام يحول دون الانحراف عن العقيدة

والمنحرفون عن العقيدة، هم كل من لم يستجيبوا لدعوة الحق فعبدوا غير الله، كالأصنام، والأوثان، أو الملائكة والجن، أو الأولياء والصالحين، أو الأشجار والاحجار أو المال أو غير ذلك، والنص المشار إليه يلزم الدولة بحماية العقيدة من هذا الانحراف وغيره من نواقض الإسلام.

فالدولة تحمى العقيدة فتحول دون الشرك في عبادة الله، حيث لا غفران لمن فعل ذلك وحيث تحرم الجنة عليه.

قال تعالى[١]: ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾ (النساء: الآية ٤٠).

وقال تعالى: ﴿**إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار**﴾ (المائدة: الآية ٧٢).

---

(١) ستلى اشارات إلى آيات ويقصد في كثير منها أنها جزء من الآيات وليست كامل الآيات.

وهذا يستلزم أيضاً منع دعاء الأموات والاستغاثة بهم والنذر والذبح لهم، وهو أمر قد يبدو غريبا في أي بلد إسلامي هبت عليه عواصف المدنية المادية المعاصرة التي تريد اقتلاع جذور الحضارة الإسلامية النقية.

والدولة تحمى العقيدة، فتحول دون قيام الناس بإيجاد وسائط بينهم وبين الله تعالى، وتمنع أي ضرب من ضروب مناصرة المشركين امتثالا لقوله تعالى: ﴿**ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين**﴾ (المائدة: الآية ٥١).

وتدعو الناس إلى الاقبال على دين الله، وتعلُّمه والعمل به وعدم الاعراض عنه خروجا من دائرة الظلم والاجرام.

قال تعالى: ﴿**ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها، إنا من المجرمين منتقمون**﴾ (السجدة: الآية ٢٢)

وتمنع السحر وما شابهه، بكافة الطرق الممكنة، وتحول دون الرضى به، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر**﴾ (البقرة: الآية ١٠٢).

كذلك تحول الدولة دون أي شيء يكون من شأنه الاعتقاد أن هدي غير النبي أكمل من هديه وأن شرع غيره أفضل من شرعه، أو بُغض شيء مما جاء به، أو الاستهزاء بدين الرسل أو الاعتقاد أنه من الممكن الخروج على شريعة محمد ﷺ مصداق

ذلك قوله تعالى: ﴿**ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين**﴾ (آل عمران: الآية ٨٥).

٨ـ إلزام يجعل العقيدة صافية بلا فرق ولا طرق

فالعقيدة الإسلامية التي تحتاج إلى كل حماية، هي عقيدة التوحيد التي لا يتطرق إليها دعاوي الفرق الهدامة، أو الطرق التي لم يكن لها أي وجود في عهد رسول الله ﷺ أو الخلافة الراشدة.

وهذه الحماية ضرورة لأنها سبيل نهضة الأمم، وارتقاء الحضارات، واعلاء الاخلاقيات، ونبذ الجهل والتخاذل والتواكل، وكل هذا لا يمكن أن يحدث في ظل إسلام مشوه، تهدمه الفرق، وتمزقه الطرق، فليس في الإسلام سوى فرقة واحدة هي الفرقة الناجية التي تتمسك بالكتاب والسنة، وليس في الإسلام طرق سوى طريق الكتاب والسنة، وعلى من يلجأ إلى الفرق والطرق أن يعود إلى رحاب التوحيد، حيث تقتلع الشهادتان من أعماق الإنسان كل البدع التي تخرجه من فطرته، وكافة الخرافات التي تفْضي إلا إلى الضياع، وتعيدانه إلى حيث لا يشقى الإنسان في رحاب الإيمان، الذي هو دعوة هذا الدين الخالص.

فالدولة عندما تحمي عقيدة التوحيد فإنها تحمي حق الإنسان في الاطمئنان إلى عدل الديان، وشكر المنعم، وعدم الركون إلى متع الحياة الدنيا، والتوكل على الله وابتغاء رحمته والارتقاء في

مدارج كمالات التوحيد، حيث الأمن من كل خوف، وسكينة النفس، واستراحة الخاطر، وصحو الضمير وصفاء السريرة واستقامة العزيمة وزوال القلق والإنابة إلى الله، وحيث تتحق بالصلاة، الصِّلة الكاملة بين العبد وربه، وحيث تكون الزكاة اقراراً ثابتاً بحق الفقير في مال الغني في إطار الإيمان بأن الله وحده هو الرزاق ذو القوة المتين، وحيث يجسد الصوم الإخلاص المطلق في العبادة، وحيث يؤكد الحج كل معاني وحقائق التوحيد، وصولا إلى حقيقة الإيمان وتمسكا بحبل الله المتين الذي يؤكد وحدانية الديان، وحيث يكون الإحسان جزءاً لا يتجزأ من ضمير الإنسان.

لهذه المعاني وغيرها كثير ـ لا يتسع له هذا المجال المحدود ـ تلتزم الدولة في المملكة العربية السعودية بحماية العقيدة الإسلامية.

* * *

□ الفصـل الثـاني □

○ التزام الدولة بتطبيق الشريعة الإسلامية ○

نص النظام الأساسي للحكم على التزام المملكة بتطبيق شريعة الله، ولما كانت الشريعة مطبقة فعلاً في المملكة فإن السؤال يثور عن سبب وجود هذا النص.

والحق ان الإجابة عن هذا السؤال سهلة وميسورة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المسائل الأساسية الآتية:

١ـ إن تطبيق الشريعة هو من مستلزمات توحيد الإلٰهية

ان الحكم بشريعة الله أمر وثيق الصلة بعقيدة التوحيد، فمن آمن بالله واعتقد أنه وحده الخالق الرزاق، وأنه وحده مدبر هذا الكون، يجب عليه أن يؤمن بأن الله وحده هو المختص بالتشريع، ورسم المنهج الذي تقوم عليه شئون الحياة، وكل هذه الأمور وجوه مختلفة تبرز سلطان الله وتؤكد قيُّوميَّته على أمور خلقه.

كذلك فإن الحكم بغير ما أنزل الله هو احتكام إلى المخلوق فيما هو من حق الخالق، ولذا أبى النظام أن يتم الاحتكام إلى غير شرع الله، لأن ذلك احتكام إلى الطاغوت، وتحاكم إلى الباطل،

وامْتنَاع عن طاعة الله تعالى، وعن متابعة رسوله ﷺ، ومعاندة للفطرة التي تقتضي التمسك بشريعة هذا الدين القيم.

ويعني تمسك النظام الأساسي بتطبيق شريعة الله، أن أي نظام أو لائحة أو قرار أو تعميم لا يجوز أن يصدر بالمخالفة لكتاب الله وسنة رسوله عليه السلام، ومعنى ذلك أن الهيمنة هي لدين الله تعالى؛ فالدين كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (الفتاوى م ٣٥ ص٣٧٢) هو ما شرعه الله ورسوله، وليس لأحد أن يخرج عن شيء مما شرعه الرسول عليه السلام، وهو الشرع الذي يجب على ولاة الأمر الزام الناس به، ويجب على المجاهدين الجهاد عليه ويجب على كل واحد اتباعه ونصره.

ويخلص مما تقدم أن المملكة لا تفصل الدين عن الدولة كما تفعل الدول العلمانية، ولا تطبق الشريعة تطبيقاً جزئياً كبعض الدول التي تزخرف دساتيرها بلفظ الإسلام كمظهر شكلي خال من كل مضمون عقدي.

وهكذا فإن تطبيق الشريعة الإسلامية هو من مستلزمات توحيد الإلٰهية وليس مجرد واجهة لدعوات شكلية.

٢ـ إن تطبيق الشريعة هو تأكيد لعقيدة الكلمة الطيبة

يصور أعداء الإسلام الشريعة الإسلامية، بأنها نار تحرق

الأنام، وبروق تصعق الحكام، وسيف مسلط على رقاب كل أعداء الإسلام، وكارثة تحل بالبشرية إن طبقت، وضياع للمدنية المادية المعاصرة إن تحكمت، كما أنها عودة إلى الوراء وردة تعيد الإنسانية إلى عصور التخلف والعناء، وعزله يحطم فيها الفقراء كل ما بناه الأغنياء، وهذا وايم الله ظلم للشريعة وافتراء عليها أيما افتراء؛ فالشريعة السلام الحقيقي بين عباد الله، ومساواة تامة بينهم، بحيث لا يخضعون جميعاً إلا لله، وحاكم مسئول أمام ضميره أولاً وأخيراً، وهو ضمير ذو حسٍّ ديني، لا يتجاوز العقيدة إلى ما دونها، ولذا فإن الحكام في ظل شرع الله هم رموز الإسلام عندما يطبقون شريعته، ويبنون من خلالها المدنية الحقيقية، التي تعمر بالحق ولا تدمر بالباطل، وتشيد بالعدل صروح التقدم والرخاء، وتؤلف بين القلوب من خلال عقيدة الكلمة الطيبة التي تقتضي اقتران الفعل بالقول وتحكيم الأفئدة والضمائر. إن عقيدة الإسلام هي إذن عقيدة الكلمة الطيبة المقرونة بالعمل الصالح، ولذا فهي عقيدة النفوس المطمئنة التي تقبل الإسلام ككل فلا تختار منه ما يرضيها وتدع منه ما يشق عليها.

وعقيدة الإسلام بهذه المثابة تقف ضد كل صور الشرك وضروب الكفر ومنها الاستعانة بغير الله، في أيّ مجال من مجالات الحياة، لإبعاد هذه الكلمة الطيبة وإحلال غيرها محلها في أهم المسائل، وهي مسألة التشريع، لأن الذي يقر الحلال والحرام

ويضع منهج حياة الأنام، هو الملك العلام، بحيث لا يجوز اشراك غير الله مع الله في التوحيد، تقليداً للآباء، أو سيراً على نهج الأعداء: ﴿**وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان الشيطان يدعوهم إلى عذاب السعير**﴾ (لقمان: ٢١) ﴿**أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله**﴾ (الشورى: ٢١).

إن عقيدة الكلمة الطيبة تستلزم الإذعان لشرع الله وعدم الاحتكام للطاغوت، وإلا فلا إيمان. ويتضح ذلك من الآيات الآتية: ﴿**أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون**﴾ (المائدة: ٥٠) ﴿**ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطانِ أن يضلهم ضلالا بعيداً**﴾ (النساء: ٦٠) ﴿**فلا وربِّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفهسم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما**﴾ (النساء: ٦٥) ﴿**ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين، وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون**﴾ (النور: ٤٧،٤٨).

ويترتب على النص النظامي المتقدم الذي يستلهم هذه الآيات وغيرها أن شريعة الله دائمة التطبيق فلا تعطيل فيها لحدود الله،

وهو ما يرجو كل مسلم أن يحدث في كل بلاد الإسلام.

٣ـ إن تطبيق الشريعة تأكيد لصدق عبادة الله وطاعته وإتمام نوره

تطبيق شريعة الله هو تأكيد لصدق عبادة الله. قال تعالى: ﴿**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**﴾ (الذاريات: ٥٦) فمِن صدق عبادة الله اتباع شرعه ..

وصدق اتباع الشرع يقتضي الإخلاص في إقامة هذا الدين المتين، امتثالا لمطلق دلالة قوله سبحانه: ﴿**وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين**﴾ (البينة: من الآية ٥).

وصدق عبادة الله والاخلاص للدين، يستلزمان عدم أخذ الحكم من أحد سوى الله. قال تعالى: ﴿**إن الحكم إلا لله**﴾ (يوسف: من الآية ٤٠)

وعكس ذلك، أي عدم صدق العبادة. أو القيام بالشرائع شكلا لا مضموناً، يعني عدم الحكم بما أنزل الله حقا، ويعني الخروج على حاكمية الله، والدخول في دائرة الكفر والفسوق والظلم.

إن المجتمع الذي يطبق شرع الله، هو مجتمع أخلص العبادة لله: فلم يتخذ الإسلام مظهراً، والجاهلية جوهراً، بل يعلى سلطان الله

في الأرض، تأكيداً لأخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية.

إن الحاكمية لا يمكن أن تكون لبشر من دون الله، وإلا صار الناس أربابا لبعضهم، لا في الصورة البدائية البسيطة، بل في صورة جهالة حمقاء، يدعى فيها الناس قدرتهم على وضع التصورات والقيم والشرائع والأوضاع بمعزل عن منهج الله، وبشأن ما لم يأذن به الله.

وتحكيم شرع الله هو تمكين لإتمام نـور الله وانتصار حاكميته. قال تعالى: ﴿**يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون**﴾ (التوبة: ٣٢).

وتحكيم شرع الله هو إظهار لطاعته وطاعة رسوله ﷺ فيما يحيي الناس. قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم**﴾ (الأنفال: ٢٤). وقال سبحانه: ﴿**وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون**﴾ (النور: ٥٦). وقال تعالى: ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾ (النساء: ٨٠) . وقال سبحانه: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾ (الحشر: ٧).

إن إخلاص العبادة لا يكون إلا بكمال الطاعة لله ولرسوله، والوقوف عند حدود الله، والرهبة من الاحتكام لأحد سواه، وعدم قبول ما لم يأذن به الله، وعدم الاستعانة في ضبط مشكلات الحياة بشرع أحد سواه، مع الاستمساك بالعروة الوثقى في ظل

تشريع واحد ومنهج واحد لا تغيير فيه لفطرة الله، والتمسك بالشخصية الإسلامية وعدم إذابتها في شخصيات جاهلية، وجعل السلوك الشرعي أداة للعبودية المثلى، حيث تنتصر الروح على المادة، وحيث لا يتلقى الإنسان أصول عقيدته إلا من الله، ولا يستمد شرائعه إلا من خالقه، تمسكا بالحق ونبذا لمجرد مظنة الباطل: ﴿**فماذا بعد الحق إلا الضلال**﴾ (يونس:٣٢).

٤ـ إن تطبيق الشريعة هو انتصار لسبيل الرشاد

ولاشك أن النظام حمى تطبيق الشريعة لأنه انتصار لسبيل الرشاد، من خلال حركة إنسانية واعية، تجعل الدين كله لله، وتفصح عن كل ما يمتاز به شرع الله، من شموله كافة الأحكام الاعتقادية والعملية والخلقية.

ولاشك أن طريق الله هو سبيل الرشاد، لأنه يقوم على أساس بناء جامع محكم جوهره التوحيد ﴿**قل هو الله أحد**﴾ (الاخلاص: ١) ومقتضاه الاتصال المباشر، عبر كامل المسيرة، بالله ﴿**وقال ربكم ادعوني استجب لكم**﴾ (غافر: ٦٠) وغايته التقوى: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ (الحجرات: ١٣) ووسيلته العدل: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان**﴾ (النحل: ٩٠) وروحه التسامح والصبر: ﴿**وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين**﴾ (النحل: ٢٦) ولحمته الثقة في صنع الله العالم بخلقه

وبما يصلحهم: ﴿**ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير**﴾ (الملك: ١٤) وسداه التذكير الدائم: ﴿**وذكِّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين**﴾ (الذاريات: ٥٥).

٥ـ إن تطبيق شريعة الله هو إقامة للمجتمع الطاهر الذي يأبي الدخول في دائرة الكفر الاعتقادي

شريعة الله هي شريعة الطهر، وتطبيق غير شرع الله هو إعمال لقوانين ملة الكفر، وهو كفر اعتقادي، وليس كفرا دون كفر، فمن طبق شرع غير الله فقد كفر كفرا اعتقاديا والعياذ بالله.

١ـ شريعة الله هي شريعة الطهر:

وبيان ذلك أنه لا طهر مع الظلم، وشريعة الله لا تأمر إلا بكل ما هو عدل، ولا تحقق إلا كل عدل.

قال تعالى: ﴿**إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**﴾ (النساء: ٥٨) وقال سبحانه: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى**﴾ (النحل: ٩٠)

والبشر على خلاف ذلك لهم أهواؤهم ونزعاتهم ورغباتهم، ولذا لا يمكن أن يكونوا أحسن من الله حكما، ولا أكثر من الله إحاطة وعلما، كما لا يمكن أن يتحقق العدل من خلال رغباتهم

وأهوائهم، ولا يمكن أن يتحقق الإنصاف من خلال ما يستنونه لأنفسهم بمنأى عن هدي ربهم.

وهكذا فإنه لا عدل إلا مع شريعة الطهر، ولا ظلم إلا مع العمل بغير شرع الله، لأن الحكم بغير شرع الله نفي للإيمان، وحيث لا إيمان فلا عدل. قال تعالى: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم**﴾ (النساء: من الآية ٦٥).

٢ـ الاحتكام إلى غير الله كفر اعتقادي: والمملكة العربية السعودية تأبى أن تحكم بغير شرع الله، فذلك كفر اعتقادي، وليس كفرا دون كفر كما ذهب إليه البعض في حالات ليست هي المقصودة، بل المقصود فيها أن القاضي الذي يعرف حكم الله ولا يحكم به فهو كافر كفرا دون كفر، أمَّا من حكم بغير شرع الله باعتباره أفضل من شرع الله أو ما إلى ذلك من المعاني فعمله هذا دليل على الكفر الاعتقادي وكذلك شأن الدولة التي تطبق غير شرع الله. ويمكن توضيح هذين الرأيين فيما يلي بإيجاز:

١ـ الرأي القائل بأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر دون كفر

أورد صاحب كتاب التسهيل أن ابن عباس قال إن آيات ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله ....**﴾ نزلت في اليهود. وقال جماعة

هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من اليهود والمسلمين وغيرهم، إلا أن الكفر في حق المسلمين كفر معصية لا يخرجهم من الإيمان. وقال الشافعي: الكافرون في المسلمين، والظالمون في اليهود، والفاسقون في النصارى.

لكن نزولها في اليهود لا يعني اقتصار حكمها عليهم، فقد كتب الله تعالى في التوراة على اليهود: «وأن النفس بالنفس» وقد بين ابن جزيٍّ نفسه دلالة هذا قائلا: «أي تقتل النفس إذا قتلت نفسا، وهذا إخبار عما في التوراة، وهو حكم في شريعتنا بإجماع».

وإذا صح ذلك وكان شرع من قبلنا شرعا لنا في حدود ما ورد في القرآن الكريم، وجب القول أن عموم النص يشمل المسلمين، ولا يكون الحكم في حقهم معصية وإنما كفر اعتقادي كما سنرى، لأنه لا إيمان إلا بتحكيم شرع الله.

وقول ابن عباس لا يتصرف إلا إلى القاضي الذي يعلم حكم الله ثم لا يحكم به، فالحكم في الإسلام لا يكون إلا بكتاب الله، وإلا ضاعت العقيدة، وحل بالناس البلاء في الدنيا والآخرة، ولذا قال تعالى: ﴿**وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم**﴾ (المائدة: ٤٩). إن الحكم بغير ما أنزل الله ليس كفرا دون كفر وإنما هو كفر

اعتقادي لأسباب عديدة من أهمها:

أ - أن القرآن الكريم كتاب هداية وتعبد، وكل كلمة فيه ملزمة للمسلم ولا يجوز صرف الأحكام عن عمومها طمعا في عرض دنيوي عاجل، على حساب الثواب الأخروي الآجل والحق الإلٰهي الثابت.

ب - إن الدين عند الله الإسلام من لدن إبراهيم عليه السلام وحتى رسالة نبينا محمد ﷺ، وكل ما جاء به الإسلام هو لإقامة دعائم الإسلام وتثبيت عقيدة التوحيد، ولذا لا يجوز صرف أحكام القرآن عن حقيقة ما سيقت إليه هروبا من وجوب تحكيم شرع الله.

جـ - إن شرع الله أتى لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وإهدار المصالح الشرعية كفر، والمقصود بالمصلحة كما يقول الغزالي في المستصفى «المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم وماهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة، وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح، ومثاله قضاء الشرع بقتل الكافر المضل، وعقوبة المبتدع الداعي لبدعته، فإن هذا يفوت على الخلق دينهم، وقضاؤه (أي الشرع) بإيجاب القصاص إذ به يحفظ النفوس،

وإيجاب حد الشرب: إذ به حفظ العقول التي هي ملاك التكليف، وإيجاب حد الزنا، إذ به يحصل حفظ الأموال...».

د - إن عدم تطبيق الشريعة نقض لعقيدة التوحيد، وانتقاص من شعب الإيمان، وقد طبق رسول الله ﷺ حدود الله، وحذر من الشفاعة فيها، ومن لم يحكم بشرع الله فقد نكل عن إيمانه بأركان الإسلام وأصول الإيمان، والإيمان يقتضي كما أورده البيهقي، وجوب «تعظيم القرآن المجيد .. وحفظ حدوده وأحكامه وعلم حلاله وحرامه..».

هـ - إن عدم تطبيق شرع الله نفي لعلم الله وهو كفر بواح، لأن من يجد الكمال في غير شرع الله، فقد أعلى علم المخلوق على علم العلام العليم وهو كفر.

و - إن عدم تطبيق شرع الله هو نفي للحكمة التي هي العدل في الإسلام وهذا كفر: ذلك أن من يترك حكمة شرع الله، في أفضل الشرائع، ويبحث عن حكم عقلية بشرية قاصرة، فقد كفر لأنه ظلم نفسه وظلم ربه فيما ينبغي له التسليم به.

ز - إن تحكيم غير شرع الله هو تشبيه من العباد لكلام الله بكلامهم وأحكام الله بأحكامهم: وهذا قصور شديد يورث الكفر الاعتقادي، لأن أحكام الله تعالى هي مما لا يجوز أن تشبه بها أحكام المخلوقين، ولذا يلزم الحيلولة دون هذا التشبيه بكل

الطرق وفي كل الأحوال وإلا وقع المسلم في دائرة الكفر الاعتقادي.

ح - إن الإسلام كل لا يتجزأ فمن آمن بالله تعالى وجب أن يؤمن بأن شريعته أفضل الشرائع وأنها واجبة التطبيق في كل الأحوال، وعدم القول بذلك يعني الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه وهذا كفر اعتقادي.

ط - إن تطبيق القوانين الوضعية فيه تشكيك في تفريط الكتاب في بعض الأمور وعدم الإحاطة بها وهذا كفر لأن الله سبحانه وتعالى علام الغيوب. وقد قال سبحانه: ﴿**ما فرطنا في الكتاب من شيء**﴾ (الأنعام: من الآية ٣٨).

ي - إن عدم تطبيق الشريعة يعني عدم إخلاص العقيدة، وفي ذلك من الشرك ما لا يخفي.

ك - إن عدم تطبيق الشريعة يعني تعريض الدين للخطر ومن يفعل ذلك فهو كافر بإجماع أهل العلم.

ل- إن عدم تطبيق الشريعة يتنافي مع مبادىء الإسلام: فكل مسلم ملزم بالعلم وهو معرفة الله ونبيه بالأدلة، والعمل بهذا العلم، والدعوة إليه، والصبر على الأذى فيه. والقول بأن البلد مسلم ولكنه لا يعمل بشرع الله هو كفر، فتطبيق غير شرع الله يتنافي مع معرفة العبد ربه لأنه استبدال للعصيان بحمد الله، ويخالف

وجوب معرفة دين الله وأصول هذا الدين، وذلك بالأخذ بقوانين من صنع البشر وترك شرع الله.

م - إن عدم الحكم بشرع الله هو افتراء على الله وقول بأن حكمه ليس خير الأحكام وأكملها وأتمها.

٢ـ الرأي القائل أن الحكم بغير ما أنزل الله كفر اعتقادي

والحق إذن أن الحكم بغير ما أنزل الله تعالى كفر اعتقادي، ويحصل هذا الرأي الشيخ الدكتور مناع خليل القطان بقوله إنه إذا كان أساس نظام الحكم في الأمة الإسلامية قائما على غير ما أنزل الله، بتحكيم القوانين الوضعية، فهذا ليس من الكفر العملي، بل من الكفر الاعتقادي بدلالة القرائن وشواهد الأحوال، ولا تفسير له سوى ذلك. لأن الدولة التي عدلت عن تحكيم الشريعة الإسلامية، إلى تحكيم القوانين الوضعية عدلت عن ذلك باختيارها، ولا يختار العقلاء إلا ما يفضلونه، ولطالما ألحت الشعوب المسلمة في الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية، ولكن دون جدوى، «فلا حياة لمن تنادي».

ويمكن تأصيل الأسباب الواردة في هذه العبارة والتي تؤكد أن الحكم بغير شرع الله كفر اعتقادي من خلال الأمور الآتية:

أ - إن أساس نظام الحكم في الدوٙلة الإسلامية هو إعمال شرع الله

وتغيير هذا الأساس كفر اعتقادي واضح.

ب – إن العدول عن تطبيق شرع قائم على التوحيد إلى إعمال قانون علماني مناف للتوحيد، وجعل ذلك أساس الحكم هو عدول اختياري عما ألزم الله به وهذا كفر.

جـ – إن هذا العدول فيه تحكيم للهوى، وعدم استجابة للدعوة الموجهة من المسلمين إلى حكامهم في البلاد التي لا تطبق شرع الله يوجوب هذا الشرع، فإذا لم يستجب الحاكم لذلك فهذا كفر وبيان ذلك ما يلي:

أ – إن جحود شرع الله ورسوله هو كفر اعتقادي: ولذا يقول أهل العلم، ومنهم الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله، أجمع العلماء على أن من «أنكر حكما من أحكام الكتاب والسنة ظاهراً مجمعا عليه قطعيا كمن ينكر تحريم الزنا والقذف أو شرب الخمر ... فهو كافر مكذب لكتاب الله وسنة رسوله، ومتبع غير سبيل المؤمنين».

ويقول ابن حزم: إن حدود الله بمعناها العام ومنها جرائم الحدود واجبة الإعمال وهي: «ليست بموكولة إلى اختيار أحد إن شاء أقامها وإن شاء عطلها، بل هي واجبة لله تعالى وحده، لا خيار فيها لأحد».

ويقول الشيخ مناع خليل القطان: إن الأحكام الشرعية في

الكتاب والسنة من أصول الدين المعلومة بالضرورة وإجماع الأمة، وقد اتفق أهل العلم على أن من جحد أصلا من أصول الدين، أو فرعا مجمعا عليه، وأنكر حكما قطعيا مما جاء به الرسول ﷺ، فإنه كافر الكفر الناقل من الملة».

ويقول الشيخ محمد خليل هراس في شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، إن الدين يستلزم الإيمان بجميع ما أرسل الله تعالى به رسوله عليه الصلاة والسلام «من الأحكام والشرائع، اعتقادية أم قولية أم فعلية».

ب - إن مضاهاة حكم الله ورسوله كفر اعتقادي: فمن يتخذ القوانين الوضعية كبديل للشريعة الإسلامية، فيحل الحرام ويحرم الحلال فهذا كفر مخرج من الملة وشرك يتنافى مع عقيدة التوحيد.

يقول الدكتور حسين مطاوع الترتوري في مجلة البحوث الإسلامية، إنه من الكفر الاعتقادي الخروج على أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة في كافة ما اشتملا عليه من أمور عقدية وتوحيديه، وعلى سبيل المثال «فقد اشتمل القرآن الكريم على جملة من الأحكام التشريعية، (التي) تنظم كافة مناحي الحياة، فهي تنظم علاقة الإنسان مع ربه ومع نفسه ومع الآخرين وتبين سر الوجود وحقيقة الكون ووظيفة الإنسان في الحياة» وهذه مما لا يجوز مخالفتها البتة.

وهذا ما أكده البيضاوي في الإبهاج، والشافعي في الرسالة والبخاري في كشف الأسرار على أصول البزدوي، والغزالي في المستصفي وحصله الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد في ضرورة نبذ القوانين الوضعية، والعودة إلى شرع الله لا سيما بعد ما شعر الناس بضرورة ذلك واشتد حماسهم وارتفع صوتهم: «لتحكيم شرع الله في كل صغيرة وكبيرة ودقيقة وجليلة» خروجا من دائرة الكفر الاعتقادي.

ج - إن الاعتقاد بأن تحكيم القوانين الوضعية أولى من الشريعة الإسلامية بمقولة أن الحياة متجددة هو كفر اعتقادي: فهذا القول يعني وجوب تفضيل أحكام المخلوق الجاهل على أحكام الخلاق العليم، كما أن ذلك يعتبر حكما على الشريعة الإسلامية بالجمود، وإنكاراً للاجتهاد الذي هو مصدر للأحكام بعد الكتاب والسنة.

د - إن اعتقاد المماثلة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية هو كفر اعتقادي:

وبيان ذلك أنه لا يجوز الاعتقاد في أن الإنسان يمكن أن يضع قانونا مماثلا لقوانين الله، فما يصدر عمن لا مثيل له، لا يمكن أن يصل بشر إلى إحلال غيره مما صنعوه محله، والقول بغير ذلك يعني إمكان التحاكم إلى الطواغيت من دون الله وهذا كفر وظلم

وفسق، على ما بينه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز.

هـ - اعتقاد جواز الحكم بما يخالف حكم الله هو كفر اعتقادي:

ولقد تنوعت في القرآن أوصاف الذين يحكمون بغير شرع الله فهم كفرة وفسقة وظلمة.

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يجب العودة إلى شرع الله وتحكيمه في كافة البلاد الإسلامية، والاستهداء في ذلك بما نص على ذلك النظام الأساسي للحكم في المملكة، الذي ألزم الدولة بتطبيق شرع الله، تطبيقا مستمراً لايتوقف ولو للحظة واحدة، حماية للمجتمع من الآثار المدمرة للحكم بغير شرع الله، على ما هو قائم في كثير من الدول الإسلامية التي يشيع فيها الفساد الاجتماعي، وتنتهك فيها الأعراض جهاراً، وتغتصب فيها الأموال عيانا بيانا، وينتشر فيها الرعب، ويشيع فيها شرب الخمر، وتتفشى فيها ظواهر الالحاد، وينتشر فيها الحقد والصراع ويتكرس فيها التخلف الاقتصادي، وتنعدم فيها الثقة بين الناس.

مؤكدات وجوب الحكم بشرع الله

قال تعالى: ﴿**وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس**

لفاسقون أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾.

هذه الآيات تستلزم الحكم بما أنزل الله، وقد أكدت كما يقول سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز بمؤكدات ثمانية. هي عبارة عن أمر مقرون بنهي وتحذير أول ثم بيان لحكم التولي عن حكم الله وتحذير ثان ووصف لطبيعة الحكم بغير ما أنزل الله وتقرير وتوضيح لكون حكم الله هو أحسن الأحكام وأتمها، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: أمر يفيد وجوب الحكم بشرع الله:

قال الله تعالى: **﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾**. وجمهور علماء المسلمين متفقون على أن الأمر يفيد الوجوب بوجه عام، وأن الأمر في هذه الآية يفيد الوجوب بوجه خاص، ومؤكدات الوجوب تتمثل في أمور منها: ان الحاكم الأعلى والشارع الأعظم قد حدد الحكم وهو الوجوب من خلال فعل الأمر، وهو «احكم» ثم بين الناموس الإلهى الأعظم الذي يتم الحكم به وهو شرع الله، والأمر موجه إلى رسول الله ﷺ، وهو مبلغ الرسالة والأسوة الحسنة والقدوة العظمى لكل المسلمين، لذا فإن هذا الأمر يفيد الوجوب، لا سيما وأنه لا توجد أي قرينة تصرف الأمر عن الوجوب، بل وجد ما يدعم هذا الوجوب ويؤكده، وهو الوجوه

السبعة التالية.

ثانيا: نهي يقتضي اجتناب الحكم بغير شرع الله:

فقد قال رب العزة والجلال ﴿**ولا تتبع أهواءهم**﴾ فنهى سبحانه وتعالى نبيه وأمينه على وحي السماء، بأن يجتنب الحكم بالهوى، وهذا إعجاز تشريعي عظيم، لأنه بين منذ أكثر من أربعة عشر قرنا حتى كتابة هذه الحروف، أن الحق هو حكم الله، وأن الباطل هو تحكيم الهوى، وأكد أن أهواء الناس كانت وستبقى المحرك الأول لأئمة المسلمين على سلوك سبيل الضلال والنأي عن سبيله، وهو ما يجب أن ينـأى عنـه حكام المسلمين، ولذا بين الله تعالى لرسوله، ألا تقف أهواء الناس حجر عثرة أمام تطبيق شرع الله، وألا تكون رغباتهم مانعة من إعمال الشرع الذي ارتضاه.

وهذا النهي تقتضي اجتناب ما نهي الله تعالى عنه؛ فإذا أضيف هذا النهي عن الحكم بالهوى والرغبة، إلى الأمر السابق عليه مباشرة بوجوب الحكم بشرع الله، تبين أن الأمر جدٌّ لا هزل، وأنه علاج لمرض لا دواء له سواه، وأن الاحتكام إلى شرع الله هو أساس لاستقامة الحياة، وأن الناس لا يضلون إلا بقدر ما ينأون عن تطبيق شرع الله علام الغيوب، ولذا قال سبحانه: ﴿**ولا تتبع أهواءهم**﴾.

ثالثاً: تحذير من عدم تحكيم شرع الله:

والتحذير هنا له دلالات، فهو تحذير من مجرد تعطيل بعض ما أنزل الله، وهذا يعني من باب أولى الانتهاء كلية عن الحكم بما عدا شرع الله في كل الأمور وفي كل الأحوال.

والتحذير أداء قرآني راقٍ وبليغ، لأن التحذير لا يكون إلا من شيء بالغ الضرر وليس هناك ما هو أبلغ ضررا على العقيدة من الفصل بينها وبين مقتضاها، ألا وهو تطبيق شرع الله، فالإنسان يشهد الشهادتين ثم يفرغ الشهادتين من مضمونهما عندما يحتكم إلى غير شرع الله، سواء كان هذا الاحتكام كلياً أو جزئياً.

ومما يؤكد أن الضلال مقرون بتعطيل حدود الله وشرعه، أنه سبحانه وتعالى حذر رسوله الكريم، وهو أسوتنا وقدوتنا من أن يفتنه أعداء الله عن بعض ما أنزل الله إليه، فأساس الفتنة هو الهوى، فكأن الهوى لا يردى المسلم فحسب بل ينأى به عن نطاق الاحتكام لشرع الله ويجعله يخضع لفتنة شياطين الجن والأنس، وذلك هو الكفر الاعتقادي بعينه، وهو الخسران المبين، ولذا قال رب العزة والجلال: ﴿**واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله**﴾، أي يجعلك تحكم بغير شرع الله، ولو في جزئية واحدة، فبداية طريق الضلال خطوة إثم واحدة، ولذا كان التحذير من الإقدام على هذه الخطوة عظيماً.

رابعاً: بيان عاقبة التولي عن حكم الله وهو استحقاق العذاب الأليم:

ويصل البنيان العقدي في هذه الآية مداه، من إشارة إلى جانب من جوانب كلمة الأمر والنهي والتحذير، وهو بيان عاقبة التولي عن حكم الله، واستبدال شرع الشيطان بشرع الملك الديان، حيث يبين الله تعالى أن ذلك يعتبر توليا عن طريق الرشاد، وسيراً في طريق الضلال والفساد، وأن الناس وإن كانوا أحراراً فيما يختارون، إلا أنهم يجب أن يعلموا حقيقة وأثر الجرم الذي يقترفونه، وأهم آثار ذلك هو استحقاق العذاب الأليم، في الدنيا والآخرة، وشاهده ما يحدث الآن من جفاف وقحط وزلازل وفتن وحروب في بعض بلاد المسلمين، ومن هذا يتبين معنى أن الله سبحانه وتعالى يصيب من لا يطبقون شرعه ببعض ذنوبهم، في قوله سبحانه: ﴿**فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم**﴾.

فالذي يحدث الآن هو عين ما سبق في علم الرحمن، فإنك تقول للناس إن الربا حرام، ولكنهم يستنيمون للذة الحصول على غنم عاجل وينسون ما يحل بهم من العذاب المبين في العاجل والآجل، وإنك تقول للناس، دعكم من القوانين الوضعية والتمسوا العدل في النواميس الإلهية، ولكنهم يقولون إنك رجعي

لا تعي معنى التقدم، ولا تفهم ضرورة تغير الأحكام بتغير الأزمان، ويصورون الحق على أنه ذو درجات، لكل عصر درجة من درجاته، وما علموا أنهم بذلك يقسمون الباطل على عصرهم، وما علموا أيضاً أن الحق مطلق لا نسبي، وأنه أبدي لا وقتي، وأنه ليس بعد الحق إلا الضلال المبين، مع ما يحيق بالناس من عذاب عظيم.

خامساً: تحذير من الاغترار بكثرة الفاسقين المعرضين عن شرع الله:

ولما كان الشارع الأعظم هو الله سبحانه وتعالى، فإنه لا يترك هذه القضية دون أن يبين للناس ما سبق في علمه وهو كثرة الذين سيخرجون حالاً ومآلاً على ناموس الحق ولسان الصدق، ويتبعون الهوى، وينأون عن الهدي، فيصف سبحانه وتعالى ذلك، في بيان به كل الإعجاز التشريعي ﴿**وإن كثيرا من الناس لفاسقون**﴾ أي أنه يجب على المسلمين عدم الاغترار بكثرة المعرضين عن شرع الله، السائرين في طريق أعداء الله، فإن الذين يعرفون الحق كثيرون، ولكن الذين يعملون به ويتبعونه قليلون، وإن الذين يشكرون نعم الله هم أقل القليل، وما ذلك إلا لأن أكثر العصاة فاسقون، يرون نور الحق فيأبون إلا السير في دياجير الظلام، ويعلمون أن التشريع الإلهي المحايد هو العلاج المنزه عن الهوى والمبرأ من النفعية، فلا يقبلون عليه، بل يفرحون بما سواه، وهو فرح الفاسق بمأدبة الشيطان الرجيم.

سادساً: وصف لطبيعة الحكم بغير ما أنزل الله بأنه حكم جاهلية:

وإذا كان بعض الناس يغمض عينيه عن حقيقة وجوب التحاكم إلى شرع الله واجتناب ونبذ ما خالفه، ولا يعون أبعاد التحذير من التحاكم إلى الطاغوت ولا يعرفون عاقبة التولي عن حكم الله وشرعه، ويغترون بكثرة الفاسقين والنائين عن رحاب شرع الله المتين، فإن الله سبحانه وتعالى يبين للناس بجلاء، أنهم إن علموا ذلك وتركوه، فإنهم يكونون قد أرادوا حكم الجاهلية ﴿**أفحكم الجاهلية يبغون**﴾.

وحكم الجاهلية هو حكم بقوانين الكفر والشرك والإلحاد والوجودية والرافضة وغلاة الشيعة ومن يولون الكفار فيقلدونهم في أمور عقيدتهم، وتلك ردة عظمى وانحراف آثم، وسير في عكس اتجاه طريق التوحيد، فالحق ليس له إلا اتجاه واحد، ومن اتبع السبل، فإنها تتفرق به عن سبيل الله، وطريقه الذي ارتضاه، وهذا هو الخسران المبين.

نعم. إن الحكم بغير ما أنزل الله هو حكم الجاهلية، وعلى الذين يتمسحون الآن بأردية المدنية الغربية الزائفة في صورة قانون يوصف بأنه عام ومجرد، ثم ينتهي عمومه وتجريده على محكِّ الأحداث، وعلى مدار بضعة أعوام من تطبيقه، فينتهي كلية بسبب عدم قدرته على تأكيد عموميته، حيث تتغلب المصالح الخاصة للفئة المهيمنة على المجتمع، ويبدأ تعديل القانون لتحقيق حماية فعاله للمصالح الجديدة

ذات الغلبة. على هؤلاء أن يقارنوا بين قانون أبدي سرمدي لا لأنه قانون طبيعي كما يقول الماديون، بل لأنه قانون إلهي، شرعه حكيم خبير، وبين قانون نسبي في الزمان والمكان، وبالنسبة لمن يطبق عليهم، فأي الأمرين أعدل؟ سلهم إن كانوا ينطقون!!

سابعاً: وإذا صح ما تقدم، وهو صحيح، فإنه لا يمكن أن يكون هناك حكم أحسن من حكم الله تعالى: ﴿**ومن أحسن من الله حكما**﴾ وهذا حق، فليس هناك من يقدر على تقديم أحكام صالحة لكل زمان ومكان، وقادرة على علاج أدران المجتمع، من أحكام الله تعالى الذي خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه.

وحسن شرع الله لا يقاس بمقياس بشري، لأن الدواء قد يكون مرًّا، ولكنه ينطوي على الشفاء، بقدرة الله تعالى، وهنا تسقط قالات الحقد الأسود التي تصف شرع الله تعالى بالقسوة أو الجمود، فالجمود في معرض الحاجة إليه لا يعني إلا الخلود للثابت المحمود، فهل يستطيعون مضاهاة شرع الله؟ كلا وأن جمعوا لذلك كل دعاة العلم القانوني الوضعي.

ثامنا: إن شرع الله هو شرع المؤمنين المتقين:

وحسْب المسلم ذلك دليلا على أنه على الحق دائما بشرع الله تعالى: ﴿**ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون**﴾.

إن الذين يوقنون هم المؤمنون المتقون، أما من أراد الضلال

ونأى عن شرع الله فقد ضل ضلالا مبينا. اللهم فاهدنا صراطك المستقيم، صراط الذين انعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

٦ـ كلمة إلى من لا يطبقون شرع الله

ولما كانت المملكة مركز إشعاع ديني وحضاري إسلامي فإنه يمكن توجيه كلمة من خلال منابرها الفكرية إلى الدول التي لا تطبق الشريعة الإسلامية لكي تقوم بتطبيقها، وذلك من خلال هذه المقدمات وما يعقبها.

المقدمة الأولى: إن التشريع السماوي تشريع محايد لأنه من صنع الله الذي أحسن كل شيء خلقه، ولذا فإن التمسك بشرع الله كفيل بحل كافة مشكلات المجتمعات الإسلامية التي لا تطبق شرع الله كليا أو جزئيا، ولاشك إن وحدة التشريع المحايد ستؤدى إلى وحدة الأمة الإسلامية.

المقدمة الثانية: إن التشريع السماوي، يصلح النفوس المؤمنة فيحقق لها أفضل كسب وأعظم مصلحة.

فمصلحة العبد ليست في الخضوع لقانون من صنع البشر لأن قوانين البشر قاصرة.

ومصلحة العبد ليست فيما يرى أنه يحقق متعته، أو لذته،

أو تعاليه على أحد من الناس، أو الظفر بالمال أو البنين، أو امتلاك الدور والأرضيين، أو السيادة على الناس والتحكم فيهم، بل مصلحة العبد فيما يراه الله، لأنه هو الحكيم الخبير، العليم بما يصلح النفوس، ويحقق السعادة الحقيقية للناس في الدنيا والآخرة، ولذا يجب أن يختفي تقدير الإنسان لمصلحته، أمام تقدير الله سبحانه وتعالى، عن ثقة واطمئنان بأن الله سبحانه وتعالى لا يحكم إلا بما فيه مصلحة للعباد.

المقدمة الثالثة: إن حكم الله ينبثق من الكتاب والسنة عن منهجٍ كاملٍ: ودليل كمال منهج الله في الإسلام، أن كافة الأديان والرسالات السابقة عليه، قد دعت إلى التوحيد، وإذ توارت هذه الفكرة، فقد جاء الإسلام مؤكداً إياها، مبينا أدلتها، مفصلا حقيقتها، مجليا خصائصها، فكان من مقتضى التوحيد، الإيمان بإحاطة الواحد الأحد بكل ما يصلح شأن الناس، ومن ثم كان من اللازم عدم إشراك أحدٍ مع الله في الحكم، طالما أن الحاكم هو الله الواحد، صاحب المنهج المتكامل.

ومنهج الله في قواعده الكلية والأساسية باقٍ ما بقي الكون، فشريعة القرآن هي شريعة الحق في كل زمان ومكان، فيها صلاح الإنسان، لأنه لا يوجد من يعلم بأحوال وحاجات وأطوار الإنسان سوى الملك الديَّان.

وفي إطار كليات الشريعة يستطيع الإنسان[1]، في كنفِ منهج الديان أن يواجه الجزئيات بالحلول الملائمة التي يقتضيها تغير الزمان والمكان والعادات والأعراف، بغير ما خروج على الأصول، أو مسخ لها، أو نسخ لأحكامها.

فإذا ما استقر ما تقدم في وجدان المؤمن لا المكابر، طالب الحق لا المجادل بالباطل، لاتَّضح أن الإسلام جاء للقضاء على حكم الجاهلية وتثبيت حكم الحق والعدل والتوحيد والمدنية.

ومن كان له عقل، فليعد إلى ما قاسته البشرية من ويلات معتقدات الجاهلية؛ فالأصنام تعبد، والأسلاف يُعبدونَ. والملائكة يؤلهون، والجن يُعبدونُ. والخرافات تسودُ، والأخلاق الفردية تسوءُ، والفوارق الطبقية والاجتماعية لا تحدها حدودٌ إيمانية، والمعاملات الربوية هي القانون وأكل أموال الناس بالباطل هو الأصل، واستعباد الناس واسترقاقهم هو شريعة الأسياد، ووأدُ البنات هوالعادة وشرب الخمر هو السعادة، ولعب القمار هو العرف، والعلاقات الجنسية الفوضوية هي النظام، وامتهانُ المرأة واحتقارُها وإلزامُها بالتبرج هو النمط السائد، والسلب والنهب هو

---

(١) انظر د. عبد الستار فتح الله سعيد، البشرية بين الإسلام والجاهلية، مجلة أضواء الشريعة، الرياض (كلية الشريعة) ح ٨ جمادى الآخرة ١٣٩٧هـ ص ١٢٥-١٢٩.

دليل القوة والمنعة، فكان لابد من حكم يرتضى، وشريعة تتبع، وأخلاق تسود، ونواميس تسمو، وعدل ينتشر، ومنهج يحترم، عبر أمرٍ ونهي لا يملكهما إلا حليم عليم خبير، فجاء الإسلام لانقاذ البشرية من حكم الجاهلية.

وهكذا جاء قوله سبحانه: ﴿**أفحكم الجاهلية يبغون**﴾ مبدوءً باستفهام إنكاري، القصد منه توبيخ أولئك الذين يريدون تسييد حكم الضلالة، بعد أن نعم الناس بمنهج العدل والصراط المستقيم.

فلا حق لأحد بعد الإسلام، أن يحكم بغير شرع الإسلام، قاضياً كان أم حاكماً، وإلا كان ذلك من أحكام الجاهلية، وهي أحكام لا تقر فكرة تفرد الله بالحكم، ولا حقيقة أن الله سبحانه وتعالى لا يحكم إلا بما فيه مصلحة للعباد، ولا جوهر أن حكم الله المنبثق عن الكتاب والسنة إنما هو تأكيد وتجسيد لمنهج كامل يصلح لكل زمان ومكان.

إن الرغبة عن شرع الله، هي عودة إلى حكم الجاهلية، الذي يقول الإمام البيضاوي عن أثره، إنه الميل والمداهنة ومتابعة الهوى في الحكم، والذي يبين الإمام ابن كثير جوهره، بأنه خروج عن حكم الله المحكم، المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، ومن ثم تحكيم الضلالات والجهالات مما يضُعه المنكرون لحكم الله المحكم،، بآرائهم وأهوائهم.

ومن حكم الجاهلية في رأي الإمام ابن كثير ــ قياسا ــ الحكم بالأنظمة والقوانين الوضعية غير الإسلامية الآن: وإذا كان الناس يخشون القول الآن، إن الحكم بالأنظمة والقوانين الوضعية حرامٌ لأنه من حكم الجاهلية، فإن الإمام ابن كثير قدم لنا المثال على كفر من يحكم بها، وهو لم يعش أيامنا حتى يقال إنه يدعو رغبة في حكم، أو يجادل رغبة في منصب أو جاه، بل إنه مجرد عالم قال كلمة الحق، وتركنا نقيس عليها ما يجد من أمور في حياتنا. فقال إنه من حكم الجاهلية ما كان «يحكم به التتار من السياسات الملكية، المأخوذة عن ملكهم جنكزخان، الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية، وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً، يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك فهو كافر، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير»[1].

والمسلم المحايد الباحث المتأمل يستخلص من هذه العبارة القواعد الأساسية الآتية بحسب ترتيب العبارة ذاتها:

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ج ٢ (١٤٠٢هـ) دار المعرفة، بيروت، ص ٦٧.

١ـ إن الحكم وفق أي نظام تختلط فيه قواعد الإسلام بغيرها هو حكم بالجاهلية.

٢ـ يتأكد ذلك من وضع النظام ـ مثل الواسق ـ بهوى الحاكم، ذلك أن أي نظام يجب أن ينبثق من الشريعة كلها، وباجتهاد ثقاة علمائها، دون أن يتأثروا برأي حاكم، ولا هوى رئيس.

٣ـ إن مثل هذه الأنظمة لا يجوز أن تكون شرعاً متبعا، وإنما يتعين إسقاطها بكافة الوسائل والذي يحكم بعدم شرعيتها هم علماء الإسلام، لا واضعها ولا صاحب المصلحة في استمرارها وبقائها.

٤ـ إنه ليس من المدنية بل من الجاهلية تحكيم مثل هذه الأنظمة في حياة الناس، وجعلها أساس تعاملهم، أو القواعد التي يتم الاحتكام إليها عند ما يشجر خلاف بينهم.

٥ـ إن مثل هذه الأنظمة على فرض وجودها، لا يجب بأي حال من الأحوال أن تقدم على شرع الله ومنهاجه الوارد في الكتاب والسنة.

٦ـ إن الذي يقدم الأنظمة والقوانين غير الإسلامية على الشريعة الإسلامية هو ـ بنص كلام العالم المحايد الإمام ـ كافرٌ.

٧ـ إن الحاكم الذي يحكِّم شرعاً آخر خلاف شرع الله يجب دعوته للحكم بشرع الله.

ولما كنت أعلم أن التحول للشريعة في الدول الأخرى ليس صعباً، وإنما تقول للحاكم بصعوبته حاشية لا مصلحة لها في تطبيق الشريعة فإن الحاكم المؤمن يجب عليه أن يتغلب على كافة الصعوبات الشكلية ويعلن عن تطبيق الشريعة الإسلامية، خروجاً بالبلاد من نطاق حكم الجاهلية، ولعل الجهات العلمية والدينية مسئولة من الآن عن إعداد القضاة إعداداً دينيا، والأمر ليس عسيراً، فآيات وأحاديث الأحكام ميسورة، والآراء الفقهية هي مجرد آراء وأي خلاف فيها، أو صعوبة في فهمها، لا يعني عدم الاجتهاد بل يجب الاجتهاد، والتراث الفقهي الإسلامي يجب أن يكون وسيلة للانطلاق لا وسيلة للخوف والانغلاق، وبذلك يصبح الإسلام أساس المدنية القائمة على القيم، وهو في إطار العبادة، ما دعانا الله إليه، وهو لا يدعونا إلا إلى الحق، لأنه هو الحق ﴿**فذلكم الله ربكم الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون**﴾ (يونس: ٣٢).

المنطق يدعو إلى التمسك بمنهج الله وترك طرق الجاهلية:

طريق الله، طريق واحد، لأنه طريق المنهج الواحد، الذي تدعمه رسالة التوحيد، رسالة هدى البشرية، وانتشالها من ضلال الجاهلية.

أما الجاهلية فلها طرق متعددة، فهذه جاهلية ملحدة، وتلك

جاهلية سادرة في المادية وإن زعمت أنها تتبع ديناً سماوياً، وثمة جاهلية كافرة وإن زعمت أنها تغلب الجانب الروحي على الجوانب المادية، فطرق الضلال متعددة ولكنها تؤدي في النهاية إلى الضياع، فالكفر ملة واحدة. ومن المنطقي أن يتبع الإنسان منهج السعادة في الدنيا والآخرة، لا الطرق التي تتفرق به عن سبيل الله، ولا يجني من ورائها سوى الضياع.

وإذا كان الذي يطلب منا عدم الخضوع للبشر، وعدم عبادة ما لا ينفع ولا يضر، يضع لنا منهاجاً يحقق مصلحتنا، فواجب علينا أن نلزم سبيل هذا المنهاج المستقيم، وهو منهاج واضح، فيه الحجة لنا وعلينا ﴿**ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة**﴾ (الانفال: ٤٢). ولقد كان مصير الخارجين على شرع الله مع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى هو الهلاك أو الضياع، ولكي يجد المسلم نفسه، وينتشلها من وهدة الضياع في خضم أنظمة وقوانين وضعية، وافتراءات غير حقيقية، فيجب أن يعود إلى شريعة الإسلام التي شرع الله فيها نفس ما شرعه للأنبياء والرسل قبل نبينا محمد ﷺ. قال تعالى: ﴿**شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه**﴾. فلم يأت الإسلام بمنهج منبت الصلة بالبشرية بل أتى بما يدعم حقيقة الإسلام الواحد

وهو أن الله واحد لا شريك له. وأنه هو الذي خلق الكون بقدرته، وسيره بحكمته، وأن الإنسان لم يخلقْ عبثاً وإنما وجد لعمران الكون في ظل عبادة الله، وأنه محاسب على كل شيء، ولأن الله غنيٌّ عن العباد، لا تضره معصيتهم ولا تنفعه طاعتهم، فقد شرع لهم منهجاً لمصلحتهم وحدهم ومنحهم العقل ليكون أساس حسابهم، فكيف ينزل الإنسان بنفسه عن مرتبة الإنسانية، ويهمل عقله، وينحط إلى دركة البهيمية، ويتحلل من المنهج الذي لا صلاح للعباد إلا به.

منهج الله محفوظ مهما حاول الناس طمسه:

ولا يتصورَنَّ أحدٌ أن اللجوء للقوانين والأنظمة الوضعية غير ذات الأسس الإسلامية، يمكن أن يخفى أو يطمس حقيقة منهج الله، ذلك أن الله سبحانه وتعالى تعهد بحفظه ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون**﴾ (الحجر: ٩).

ومن الثابت أن عقل الإنسان حجة عليه، فمعجزة القرآن الكريم، هي في الأساس، معجزة عقلية، تتحدى جميع عقول البشر، وما دام الإنسان قد أخفق حتى الآن في إخفاء معالم منهج الله وسيخفق دائماً، وقصر عن أن يقدم أي بديل ولو جزئي لحل مشكلات الإنسان في إطار أيِّ منهج إنساني، فإن العقل يستلزم وجوب الرجوع إلى المنهج الرباني، الذي لا تحده حدود

الزمان والمكان والذي أتى لكل البشرية، بأحكام كلية ثابتة، وبجزئيات مرنة، لكي يكون أداة هدايتهم الدائمة دونما لجوء إلى أي عقل إنساني قاصرٍ، وترك الهداية العظمى المتمثلة في منهج الله سبحانه وتعالى.

الجاهلية تتمثل في أي انحراف عن منهج الله ودينه:

فإذا رغب الإنسان عن منهج السماء وانحرف إلى منهج البشر إن جاز أن تكون لهم القدرة على وضع منهج، فإنه يكون قد انحرف عن الحق والعدل إلى الجاهلية، وتتسع زاوية الانحراف كلما ابتعد الإنسان عن منهج الله، ولذا كان منهج الله موجوداً من لدُن آدم وحتى الآن، وكان خروج الناس عن المنهج دائماً، ولذا اتسعت زاوية الخروج بكثرة عدد الخارجين حتى وجدت الجاهلية الكاملة، قبل الإسلام، فجاء الإسلام ليستنقذ البشرية من ضياع وإفكِ تلك الجاهلية، والغريب أن الإنسان الآن، يحاول الابتعاد عن المنهج. وإذا كان غير المسلم قد خرج منذ أمدٍ بعيد عن المنهج، فعلى الدُّعاة تبصيره الآن بمنهج الله، أما المسلم فعليه أن يعود إلى الطريق المستقيم قبل أن يلحق بأهل الجاهلية المعاصرة، حيث تفرق السبل، والاختلاف، والضياع، ولا عاصم من كل ذلك، سوى اتباع منهج الله، منهج الصراط المستقيم ﴿**وأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله**

ذٰلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ (الأنعام: ١٥٣).

لقد فشلت نظريات الروحيِّين القائلين بنشأة الإنسان بلا منهج ولا دين، ونظريات الطبيعيِّين، الذين لا يؤمنون بالغيب ولا يثقون إلا في المادة، ويحتكمون إلى الهوى **﴿أفرأيت من اتخذ إلٰهَهُ هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوةً فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون﴾** (الجاثية: ٢٣). كذلك فشلت النظرية المادية المعاصرة، واندحرت النظرية الماركسية المكابرة، ومع ذلك فقد ظل لكل من هذه النظريات اتباعٌ ضالُّونَ مضِلُّون، لا يُحكِّمُونَ عقلهم، ولا يفكرون في سبب وجودهم ولا في سر خلقهم، ولا في عظمة تكوينهم، ودقة السرِّ الإلٰهي المودع فيهم ألا وهو العقل، فهم في الواقع حلقه من حلقات من ضاعوا، حينما أضاعوا أثمن ما فيهم ألا وهو العقل.

يقول الإمام ابن الجوزي، على ما ورد في مقدمة تلبيس إبليس: «لمَّا أنعم الله على هذا العالم الإنسيَّ بالعقل، افتتحه الله تعالى بنبوة أبيهم آدم عليه السلام، فكان يعلمهم عن وحي الله عز وجل، فكانوا على الصواب إلى أن انفرد قابيل بهواه، فقتل أخاه، ثم تشعبت الأهواء بالناس، حتى عبدوا الأصنام، واختلفوا في العقائد والأفعال، اختلافاً خالفوا فيه دين الرسل والعقول، اتباعاً لأهوائهم، وميلا إلى عاداتهم، وتقليداً لكبرائِهم، فصدق عليهم

إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين، واعلم أن الأنبياء جاؤُوا بالبيان الكافي، وقابلوا الأمراض بالدواء الشافي، وتوافقوا على منهاج لم يختلف، فأقبل الشيطان يخلط بالبيان شُبَها، وبالدواءِ سُمَّا، وبالسبيل الواضحة جرداً مُضلاًّ، وما زال يلعب بالعقول، إلى أن فرق الجاهلية في مذاهب سخيفة، وبدع قبيحة فأصبحوا يعبدون الأصنام في البيت الحرام ... ويرون وأد البناتِ، ويمنعونهن الميراث ... فابتعث الله محمداً عليه السلام، فرفع القبائح، وشرع المصالح» ويمكن القول أن ما يفعله المسلم الآن، من عدم تطبيق شرع الله هو انحياز للجاهلية وبداية انحراف شديد عن جوهر الإسلام، على نحو ما كان وما رأيناه في البيان المتقدم وهو أمرٌ فيه هلاكُ الناس وضياع القيم، والعودة إلى الانحلال والضلال.

والسؤال الآن. ما العاصمُ؟ والجواب الوحيد: هو تطبيق منهج الله كاملاً، ومنه شرع الله سبحانه وتعالى، فمنْهج الإسلام هو سبيل صلاح الأنام، وتطبيق شرع الله هو مقتضى عقيدة التوحيد.

والآيات التي أوردها الشيخ محمد بن عبدالوهاب في كتاب التوحيد تقتضي تطبيق شرع الله. وإذا قلنا ان مقتضى عقيدة التوحيد هو تطبيق شريعة الله، فإن هذا القول يجد سنده في كل أساسيات كتاب التوحيد عند شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب وبيان ذلك يكمن في الأدلة الآتية:

أولاً: إن الحكمة من خلق الجن والإنس تقتضي تطبيق شرع الله جزماً:

لقد بدأ الشيخ كتابه بقوله تعالى: ﴿**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**﴾ (الذاريات: ٥٧).

ولما كانت الحكمة من خلق الجن والإنس جليه، فهي عبادة الله سبحانه وتعالى، وكانت العبادة في أدق معانيها هي طاعة الله، امتثالاً لما يحبه ويرضاه، والانفعال لذلك بالقلب واللسان والجوارح، والقيام بذلك يقتضي التذلل والخشوع، فبهذا تكون الطاعة: بفعل ما أمر الله به، والانتهاء عما نهى الله عنه، لما كان ذلك فإن لازمه هو طاعة الله فيما أمر به في قوله تعالى: ﴿**وأن احكم بينهم بما أنزل الله**﴾. وإذا كان ذلك هو لازم الأمر عند الحكم بين غير المسلمين، فهو لازم الأمر من باب أولى عند الحكم بين المسلمين.

فإن قيل نريد أمراً صريحاً يتعلق بالمسلمين: قلنا. إن الحكم لا يكون إلا عند التنازع، وقد واجه القرآن الكريم ذلك بأمر صريح يقتضي الحكم بكتاب الله وسنة نبيه الأمي الأمين. قال تعالى: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾ فلا إيمان لمن لم يحكم شرع الله الذي أتى به نبيه ﷺ. قال سبحانه: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك**

فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾.

فهذا دليل على أن الحكمة من خلق الجن والإنس تقتضي تطبيق شرع الله وعدم تطبيق شرع أحد سواه أو الاحتكام إلى الطاغوت.

ثانيا: إن الحكم بغير ما أنزل الله احتكام إلى الطاغوت وقد نهي الله عن ذلك:

والآية الثانية التي افتتح بها الشيخ كتاب التوحيد تقتضي بدورها تطبيق شرع الله. والمقصود هو قوله تعالى: ﴿**ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت**﴾ (النحل: ٣٦). فالطاغوت يعني من بين ما يعني الشيطان، ومن يتم التحاكم إليه غير الله ورسوله، فالحكم بغير ما أنزل الله احتكام إلى الطاغوت وما أصدق قول مجاهد في هذا الصدد إن الطاغوت هو: الشيطان في صورة الإنسان، يتحاكمون إليه وهو صاحب أمرهم. فهو بالغ الدلالة على المقصود مع ضرورة فهم الطاغوت بأنه أعم من ذلك بكثير. وبالجملة فإن الحكم بغير ما أنزل الله احتكام إلى الطاغوت وقد نهي الله سبحانه وتعالى عن ذلك، فلزم إذن الاحتكام إلى شرع الله.

ثالثاً: إن أمر الله باقتصار العبادة عليه يقتضي الحكم بشرع الله:

والآية الثالثة، التي أوردها الشيخ في كتاب التوحيد هي قوله تعالى: ﴿**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا**﴾ (الإسراء: ٢٣). ولقد أمر الله سبحانه وتعالى، باقتصار العبادة عليه، فلا نعبد إلا إياه. وعبادة الله تقتضي الحكم بما أنزل الله فقد قال سبحانه تعالى: ﴿**واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا**﴾ والله هو المشرع، وهو سبحانه وتعالى شارع حكيم، وإشراك غيره معه في شرعه، إشراك به، وحكم بغير ما أنزل والقاعدة أن من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر ظالم فاسق. قال تعالى: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾ وقال سبحانه: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الظالمون**﴾ وقال سبحانه: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الفاسقون**﴾ والحكم بغير ما أنزل الله هو حكم جاهلية منهي عنه. وقد قال سبحانه: ﴿**أفحكم الجاهلية يبغون**﴾، واستبدال حكم الجاهلية بحكم الله كفر، واستبدال للذي هو أدنى بالذي هو خير ﴿**ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون**﴾، إن الزعم بالإيمان، مع الاحتكام إلى الطاغوت هو عين الضلال، قال سبحانه: ﴿**ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيداً**﴾.

وهكذا فإن أمر الله سبحانه وتعالى باقتصار العبادة عليه وحده يقتضي الحكم بشريعة الله.

رابعاً: أن التحريم الوارد في كتاب الله يقتضي عدم الاحتكام لأحد سواه:

والآية الرابعة التي أوردها الشيخ تقتضي الحكم بما أنزل الله. لقد أورد الشيخ، قوله تعالى: ﴿**قل: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا، وبالوالدين إحسانا، ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون، ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده، وأوفوا الكيل والميزان بالقسط، لا نكلف نفسا إلا وسعها، وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون، وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون**﴾ (الانعام: ١٥٢-١٥٤).

ففاتحة الآيات تؤكد أن أول المحرمات الشرك بالله، ولا شك أن إشراك العبد القاصر مع الله العالم في وضع الأحكام هو شرك واضح بل هو كفر بواح. والغريب أن القوانين الوضعية أصبحت تبيح تقريبا، كل ما هو منهي عنه في هذه الآيات البينات مما

لا نريد أن نطيل فيه الآن؛ فالتحريم الوارد في كتاب الله يقتضي عدم الاحتكام لأحد إلا الله سبحانه وتعالى.

خامساً: إن الحكم بغير شرع الله هو من قبيل إلباس الإيمان بظلم يقتضي عدم الأمن أو الاهتداء:

أورد الشيخ في باب فضل التوحيد قوله تعالى: ﴿**الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون**﴾ (الأنعام: ٨٣). ونقول: إن الظلم المقصود في هذه الآية هو الشرك الأكبر بوجه خاص، ومن الشرك الأكبر الاحتكام إلى قانون من صنع مخلوق يراد به تنحية حكم الخلاق العليم. فإذا قبل الناس الحكم بغير شرع الله، فقد ألبسوا إيمانهم بظلم، يجعلهم في فزع دائم لا أمن معه، وفي ضلال مستمر لا اهتداء إلا من بعد رفعه، ولا رافع الله إلا الله، إذا غير الناس ما بأنفسهم وأصلحوا أحوالهم، واحتكموا إلى شرع الله.

سادساً: إن الحكم بغير ما أنزل الله هو شرك لا يغفره الله سبحانه وتعالى:

في باب الخوف من الشرك أورد الشيخ قوله تعالى: ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾ (النساء: ٤٨).

ولاشك أن الحكم بغير ما أنزل الله هو من الشرك الذي لا يغفره الله سبحانه وتعالى، بدليل أن الشرك تشبيه المخلوق

بالخالق سبحانه وتعالى في خصائص الإلٰهية ومنها التحريم والحظر والإباحة، ولذا وجب رد كل التشريعات إلى الله سبحانه وتعالى، ذلك أن رد التشريع إلى بشر هو خلق ند لله سبحانه وتعالى وهو عين الاحتكام إلى الطاغوت، الذي أمرنا أن نكفر به، خلعا للأنداد. ذلك أنه إذا كان «**من تعلق بتميمة فقد أشرك**» فلا جرم أن من تعلق بقانون من وضع البشر ولا يرد إلى الله سبحانه وتعالى فقد كفر. وإذا كان من الشرك الاستعاذة بغير الله كما أورده الشيخ في باب بهذا العنوان، فإن الالتجاء يجب أن يكون دائماً إلى الله سبحانه وتعالى، لاسيما في باب التشريع والحكم.

سابعاً: قال الشيخ في باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرمه فقد اتخذهم أربابا من دون الله ولازم ذلك أن الحكم بغير ما أنزل الله كفر:

إن الخالق سبحانه هو الذي يجب أن يختص بالطاعة. فلا طاعة لأحد من الخلق من دون الله، أو بدون دعوة إلى الامتثال لما أمر الله به أو نهى عنه، ولذا فإن طاعة البشر، أيًّا كانت منزلتهم، في عدم الامتثال لما أمر به أو عدم الانتهاء عما نهى عنه هي كفر، بل واتخاذ لهؤلاء البشر أربابا من دون الله سبحانه وتعالى، وإذا كان ذلك كذلك فإنه لا حلال إلا ما أحله الله ولا حرام إلا ما حرمه الله، فذلك حكم الله، وغيره حكم جاهلية، وقد سبقت

الاشارة إلى قوله تعالى: ﴿**أفحكم الجاهلية يبغون**﴾ (المائدة: ٥٤).
وفي هذا يقول ابن كثير: ينكر (الله) تعالى على من خرج عن حكم الله تعالى، المشتمل على كل خير وعدل، الناهي عن كل شر إلى ما سواه من الآراء والأهواء، والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، كما يحكم به التتار من السياسات المأخوذة عن جنكزخان الذي وضع لهم مجموعا من أحكام اقتبسها من شرائع شتى في الملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره فصار في بنيه شرعا يقدمونه على الحكم بالكتاب والسنة، ومن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير.
وقد سبق ان أوردت ذلك في كتابي عن التوحيد (شرح سورة الاخلاص).

* * *

□ الفصـل الثـالث □

○ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ○

تلتزم المملكة العربية السعودية، وفقا للنص المشار إليه، بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الالتزام يتعلق بفريضة شرعية اهتم علماء المسلمين بها اهتماما عظيما، ونكتفي الآن ببيان أسباب الاهتمام بهذه الفريضة ودور هذه الفريضة في تحقيق الإصلاح في الإسلام.

أولاً: أسباب الاهتمام بهذه الفريضة

أولاً: تأكيد خيرية الأمة المسلمة:

قال تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾ (آل عمران: ١١٠).

فقد بين الله تعالى الأسباب التي دعت إلى وصف هذه الأمة بأنها خير أمة أخرجت للناس، وركزها في أمور ثلاثة هي: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والإيمان بالله.

ثانيا: بيان أن هذا الطريق هو طريق الفلاح:

قال تعالى: ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون**

بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾.
(آل عمران: ١٠٤)

فقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بالدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبين أن هذه الأمور الثلاثة هي سبيل الفلاح.

والخير هو كل ما أقره الشرع، والمعروف هو كل ما قبله شرع الله تعالى واستحسنه وندب إليه وحث على التمسك به، والمنكر هو كل ما نهى عنه الشرع وحث على تركه والابتعاد عنه.

ثالثاً: تحقيق مقتضى التمكين في الأرض:

قال تعالى: **﴿ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾** (الحج: ٤٠-٤١).

فهذه الآية تبين أن نصر الله حق لكل من ينصر الله، وأولى الناس بنصر الله هم من مكنهم الله تعالى في الأرض وجعلهم أئمة للمسلمين فهؤلاء يجب عليهم:

- إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولذا فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو مما يستلزمه

التمكين في الأرض.

رابعاً: النجاة:

فكل من نهى عن المنكر يكتب الله تعالى له النجاة، بدليل أن من نهى عن فرع من هذا المنكر إلا وهو السوء قد كتب الله له النجاة.

قال تعالى: ﴿**فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون**﴾ (الأعراف: ١٥٦)

خامساً: نيل الأجر العظيم من الله:

قال تعالى: ﴿**لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً**﴾ (النساء: ١١٤).

وهكذا فإن الدولة عندما تكرس الأمر بالمعروف ابتغاء مرضاة الله فإنها تنال الأجر العظيم من الله.

سادساً: أمن العقاب واستجابة الدعاء والنصر:

روى الترمذي في حديث وصفه بأنه حديث حسن عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**والذي نفسي بيده لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر أو ليوشكن أن يبعث**

عليكم عقابا منه ثم تدعون فلا يستجاب لكم».

وروى ابن ماجة وابن حبان أنه جاء في حديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل عليَّ النبيُّ ﷺ فعرفتُ في وجهه أن قد حضره شيء فتوضأ، وما كلم أحدا، فلصقت بالحجرة استمع ما يقول، فصعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه... وقال: **يا أيها الناس: إن الله يقول لكم مروا بالمعروف وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوا فلا أجيب لكم وتسألوني فلا أعطيكم، وتستنصروني فلا أنصركم، فما زال عليهن حتى نزل».**

سابعاً: استحقاق الصدقة:

روى مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه أن أناسا قالوا: يا رسول الله: ذهب أهل الدُّثور بالأجور يصلُّون كما نصلِّي ويصومون كما نصوم ويتصدَّقون بفضول أموالهم. قال: **أو ليس قد جعل لكم ما تصدَّقون به؟ إن بكل تحميده صدقة، وبكل تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة».**

ثامناً: النأي عن أسباب اسوداد القلب ومضار الفتن:

وروى عن حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تُعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأي قلب أشربها نُكتت فيه نكتة سوداء وأي قلب أنكرها نكتت**

فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين: على أبيض مثل الصَّفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مُربَادًا كالكوز مُجَخيا (أي مائلا) لا يعرف معروفا، ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه».

تاسعاً: البعد عن أسباب التعرض للعقاب العام:

روى أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة عن أبي بكر الصديق قال: «يا أيها الناس، إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿**يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم**﴾ وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه**».

عاشراً: تأكيد أهمية الخوف من حلول اللعنة والبلاء:

روى الأصبهاني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس، مروا بالمعروف وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوه فلا يستجيب لكم، وقبل أن تستغفروه فلا يغفرُ لكم، وان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدفع رزقا، ولا يقرب أجلا، وإن الأحبار من اليهود والرهبان من النصارى لما تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعنهم الله على لسان أنبيائهم ثم عُمُّوا بالبلاء**».

ثانياً: دور فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق منهاج الإصلاح في الإسلام

من ينظر في فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجد أنها تتسم بخصائص أساسية هي أنها:

١ـ **إلٰهية المصدر**: فهي فرض أمر به الله تعالى.

٢ـ **إنسانية الأثر**: فهدفها تحقيق إصلاح المجتمع وصلاح حياة الناس في دنياهم وقيادتهم إلى طريق الفلاح في أخراهم.

٣ـ **إيمانية الجوهر**: فهذه الدعوة هي أهم مقتضيات الإيمان بالله تعالى.

٤ـ **عقلانية المظهر**: فالعقل السليم يؤكد بمجرد الوقوف على طبيعتها وأحكامها أنها تتفق ليس فقط مع جوهر النقل وإنما أيضا مع العقل.

وهذا التأصيل الذي أشرنا إليه، والذي يمكن تعميقه في بحث مطول، بمشيئة الله تعالى، يمكن التأكد منه من خلاله الوقوف على دور فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق منهاج الإصلاح في الإسلام، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال الحقائق الآتية:

١ـ أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو دعوة إلٰهية لتحقيق

الصلاح والإصلاح في المجتمع الإسلامي:

ومن أجل هذا أكد القرآن الكريم دور المؤمنين والمؤمنات في تحقيق هذه الدعوة الإلٰهية:

قال تعالى: ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم**﴾ (التوبة: ٧١).

والمؤمن لا يمكن أن يكون منافقا لأن المنافق يسير ضد منهاج الإصلاح فلا يأمر بالمعروف وإنما يأمر بالمنكر ولا ينهي عن المنكر وإنما ينهي عن المعروف فحسبه جهنم وبئس مصير الفاسقين.

قال تعالى: ﴿**المنافقون والمنافقات بعضهم مِنْ بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون**﴾ (التوبة: ٦٧).

فالتصور الصحيح للعقيدة الإلٰهية، ينبني على صدق الاعتقاد، والعلم الصحيح، والخلق القويم، والسلوك المستقيم، فإن تحققت هذه الأمور استطاعت الأمة الإسلامية أن تتصدر مكان القيادة في العالم، لأنها تكون قد اتبعت هدى الله.

قال تعالى: ﴿**فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة**

أعمى قال رب لِما حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾ (طه ١٣٢-١٢٦).

وهكذا فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كدعوة إلٰهية هدفه تحقيق الصلاح والإصلاح في المجتمع ولذا قال ﷺ فيما رواه مسلم: «**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**». ويجب أن تكون الموعظة باللين.

قال سبحانه موجها رسوله موسى وأخاه هارون: ﴿**اذهبا إلى فرعون إنه طغى. فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى**﴾ (طه ٤٣-٤٤)

والداعي إلى الإصلاح يجب أن يكون ذا إيمان راسخ عميق حتى يمضي في دعوته غير عابىء بقسوة النقد ولا جراحات الألسنة:

روى الطبراني عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ أن رسول الله ﷺ قال: «**من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه وأسخط عليه من أرضاه في سخطه، ومن أرضى الله في سخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه من أسخطه في رضاه، حتى يزينه ويزين قوله وعمله في عينه**».

كما يجب على الداعية أن يكون وثيق العزم متسما بالإخلاص والصدق والأمانة والعلم والأخلاق والقوة حتى يستطيع اقناع

الجهات المضادة لدعوة الإصلاح أيا كان موقعها، وأكثر أفرادها من أصحاب الشهوات، بمفهومها العام والواسع.

٢ـ إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو مسئولية الدولة والمجتمع والفرد كلٌّ في مجال اختصاصه:

فهناك أمور يمكن لكل فرد أن يدعو غيره لتركها باعتبارها منكرا كالسباب، والنظر إلى المرأة الأجنبية أو مسها أو الذهاب إلى أماكن اللهو أو اتخاذ الكلب، أو اتخاذ التماثيل أو ابتداع البدع الضارة أو الحلف بالطلاق أو بقاء العامل المقيم مدة طويلة بعيدا عن أهله.

كما يمكن لكل فرد أن يدعو غيره إلى أن يبر والديه ويحسن بين الناس ويحسن إلى الجيران وأن يصل الأرحام وينظف الطرق العامة أمام مكان عمله أو محله أو متجره والرفق بالجيران والرحمة باليتامى والأرامل والفقراء ومراعاة مقتضيات الآداب العامة.

أما المجتمع والدولة فيمكنهما الأمر بالمعروف مما تقدم والنهي عن المنكر مما تقدم، فضلاً عن الأشياء الأخرى التي لا يستطيعها الأفراد، وفي المملكة هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نأمل أن يتواجد مثيل لها في كل بلاد المسلمين.

□ الفصـل الرابـع □

○ الدعـوة إلى الله ○

خيرا فعل النظام الأساسي للحكم، في المملكة العربية السعودية، عندما نص على مسئولية الدولة عن الدعوة إلى الله، ولاشك أن هناك هيئات عديدة تقوم بذلك في المملكة، وأهمها الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، ثم رابطة العالم الإسلامي، ثم الندوة العالمية للشباب. وغير ذلك كثير.

والمأمول أن تتجه الدعوة في العالم الإسلامي إلى التوحد، والأخذ من معين الكتاب والسنة، وعدم التفرق بسبب الخلاف لا الاختلاف حول بعض الجزئيات، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الهامة الآتية:

أولاً: على الصعيد الخارجي

إن الدعوة إلى الإسلام هي أهم ما يجب أن تتجه إليه الدعوة إلى الله، ولتحقيق ذلك بنجاح، يجب الرد على مطاعن المستشرقين.

رد على مطاعن المتعصبين ضد شرع الله

لقد كافح المستشرقون في سبيل هدم عقيدة التوحيد، ومن

ثم إثبات عدم قدرة الشريعة الإسلامية على ضبط علاقات الناس في هذه الحياة الدنيا.

ولقد بدأت الهجمة على المصدر الأول للتشريع ألا وهو القرآن الكريم، واتخذ الهجوم طابعا غريبا، دست فيه كل السموم الممكنة وغير الممكنة، ولم يتوقف الهجوم في أي زمان أو مكان.

فقد قيل أن الشريعة الإسلامية هي شريعة التجبر وتخويف الإنسان من الملك الديان.

ويمكن التمثيل لهذه الفرية بما ورد في عدد أكتوبر ١٩٥٥ من مجلة العالم الإسلامي The Muslim World في كلمة لمستشرق موتور ومتعصب في بيان تصوره لمعنى قوله سبحانه: **﴿وإلى الله المصير﴾** (النور من الآية: ٤٢). «أن إله الإسلام جبار متكبر، بينما إله المسيحية ودود ومتواضع، ولذا اتخذ صورة ابن الإله ... **فعقيدة** التثليث المسيحية قربت بين الإنسان وبين الإله، أما عقيدة التوحيد الإسلامية فباعدت بينهما، وجعلت الإنسان خائفا متشائما.

وليس المقام الآن مما يتسع للرد التفصيلي على هذه الفرية، ولكن أخطر ما فيها محاولة إبداه الناس لكي يتصوروا الباطل وكأنه الحق المبين؛ فهل الله لا يكون عطوفا إلا إذا كان له ابن، وهل يكون قاسيا إذا لم يكن له ولد؟.

هذا قلب للحقائق، فلو كان لله ولد، ما صدق أنه إله، لأن

تعدد الآلهة ينفي القدرة، وإذا كان الله تعالى قد خلق الكون كله، قبل أن يكون له ولد أو زوجة تنجب الولد، فهل يتصور عاقل أن هذا الإلٰه القادر يأتي بمن يسلبه صفة القدرة، وينزل به من مرتبة اللامثلية واللاشبيه واللاوالدية واللامولودية إلى مرتبة من له مثيل وشبيه وولد، إن ذلك هو أعظم قدح في ذات الله، ولو علم هذا المستشرق أن قوله يجر عليه دليل قصور عقله وسوء تفكيره بل وبلهه، لما قال تلك العبارة، التي تؤكد أن المعاد إلى من خلق العباد، فإليه يصير كل مصير، وإلى عظمته تؤول كل الأفئدة والعقول، فلا يشذ عن إرادته قاص أو دان، ولا يغيب عن ملكوته شارد أو وارد، بل الكل إليه آيبون، يطمعون في النعيم الأبدي بفضل فيض إحسانه، ويدخلون الجنة بفضل كرمه ومنه، وكما كان هو العطوف على خلقه في الدنيا، فإنه هو نفسه العطوف عليهم في الآخرة، وجبروت الله أمر حقيقي، ولكنه لا يضار منه إلا من فسد عقله فشز عن طريق الهداية، ورأى سبيل الحق فأبى إلا الغواية، فكيف يتصور عاقل أن إلهه أكثر من واحد، ولو كان هناك أكثر من إله لفسدت السماوات والأرض ولذهب كل إله بنصيبه، ولأنهار الكون كله، وكيف يتصور عاقل أن الإله الذي أوجد من زعموا زوراً وبهتانا أنه ابنه، كيف يتصور أن يقبله كشريك في ملكوته، ومن ثم كيف يملك أحد أن يلغي شرع الله إلا إذا كان مؤمنا بما يقول به أعداء الله من أنه غير قادر على

أن يقدم للناس التشريع الذي يكفل ضبط علاقات المخلوقين، بمحض إرادة رب العالمين!!!

ولن نذهب بعيداً، بل نستمع إلى قول «درمنجهايم» الذي شاء الله له أن يعلنه وهو يسفه شرع الله، ويفتري على رسول الله، ولكنه في غمرة سخريته ينسى ويقول: «حين دارت رحى الحرب بين الإسلام والمسيحية، لعدة قرون، اشتد النفور بين الفريقين، وإساءة كل منهما فهم الآخر، ولكن يجب الاعتراف أن اساءة الفهم كانت من جانب الغربيين أكثر، فعلى إثر المعارك الفكرية التي استعر أوارها، والتي رمى الغربيون فيها الإسلام بالمساوىء، من خلال جدلهم البيزنطي، ودون أن يتعبوا أنفسهم في درساتهم، هب الكتاب والشعراء المرتزقة من الغربيين، وأخذوا يهاجمون العرب، فلم تكن مهاجمتهم إلا تهما باطلة، بل متناقضة».

إن هذا الكلام الذي قاله عام ١٨٩٧ ص ٢٠ من كتابه المحمدية، طبعة باريس، يحاول به إبداه القارىء كالعادة، بأن العرب والمسلمين أساؤوا فهم الغرب والمسيحيين، وهذا كذب، مهما وصف بأنه أقل من مجرد سوء فهم من الغرب والمسيحيين لهم، فالمسلمون لم يكونوا، ولن يكونوا، إلا أهل رسالة الخير، والدعوة إلى التوحيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعدل مع غير المسلمين، والإحسان إلى المستضعفين، فهل ذهب المسلمون

واستعمروا بلدا غربيا ونزفوا خيراته أو نهبوا ثرواته أو حطموا معابده وهدموا دور العبادة فيه؟ كلا، والذي قام بذلك هو الغرب مع المسلمين، والبلدان لا تزال مشاهدة على آثار التدمير الذي أحدثوه في البنيان العقدي الإسلامي، بحيث لم تعد الأغلبية العظمى من الدول الإسلامية تطبق الشريعة الإسلامية، وإنما تطبق القوانين والأنظمة الوضعية الاستعمارية، وعندما حاول المسلمون العودة إلى دينهم وصفوهم بالتعصب والتطرف والرجعية، وما أشبه ذلك من الصفات التي لا توجد إلا في قاموس أمثالهم، فهل يملك أحدهم الشجاعة ليقول: دعوا المسلمين وشأنهم في أمور عقيدتهم وشريعتهم، ولو صدق ذلك، ولن يكون، لأخفوا أنيابهم التي تريد التهام العالم الإسلامي، الذي لا ينبغي أبداً أن يخاف، وكيف يخاف ومعه الله!!!! إن التهم الباطلة والمتناقضة التي اعترف درمنجهايم بها، لازالت تلقي بالأطنان مع أطنان القنابل التي يراد بها تضييع الإسلام والمسلمين.

كذلك قيل إن الإسلام ليس دينا وإنما هو رسالة إصلاحية، وبالتالي فإن الشريعة ليست شريعة أبدية واجبة التطبيق، وإنما هي تعاليم وقتيه، تبقى ما بقيت حركة الإصلاح التي اتسمت بنزعة اشتراكية.

فمثلا يقول المستشرق الألماني «هربرت جيرمي»، في كتابه

محمد، الصادر عام ١٨٩٢ والذي لا يزال يغذي أفكار أعداء الإسلام المسمومة ضد شريعة الإسلام: إن محمداً، لم يكن في بداية أمره، يدعو إلى دين جديد، وإنما كان يدعوا إلى نوع من الاشتراكية؛ فالإسلام في صورته الأولى .... لم يظهر إلى الوجود كعقيدة دينية، بل كمحاولة للإصلاح الاجتماعي، تهدف إلى تغيير الأوضاع الفاسدة، وبصفة خاصة، إزالة الفوارق الصارخة بين الأغنياء المستغلين والفقراء المغلوبين على أمرهم .... لذا فرض ضريبة (!!) معينة لمساعدة المحتاجين، واستخدم فكرة الحساب في اليوم الآخر كوسيلة للضغط المعنوي وتأييد الدعوة.

وهذه الفرية هي التي رددها بعبارات أخرى المستشرق الانجليزي «جب» في كتابه المذهب المحمدي، ط ١ لندن ص ٢٧، حيث يقول عن نبي الإسلام ﷺ: إنه ككل شخصية مبدعة (!!) تأثر بضرورات الظروف الخارجية، المحيطة به من جهة، ثم إنه من جهة أخرى قد شق طريقا جديداً بين الأفكار والعقائد التي كانت سائدة في زمانه، والكائنة في المكان الذي نشأ فيه ... وأثر هذا الدور البارز لمكة كان واضحا في كل أدوار حياة محمد، وبتعبير إنساني، فإن محمداً نجح في دعوته لأنه كان واحدا من المكيين، .... ويبدو أن معارضة المكيين له .... ترجع أكثر ما ترجع إلى أسباب سياسية».

إن تصوير الإسلام بأنه دعوة اشتراكية هو قصور كامل في فهم الإسلام، فالإسلام دين شامل متكامل يخدم العقيدة ويجعلها أساس كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولم تكن نظرته للأمور أبدا نظرة جزئية، والزكاة التي فرضها الإسلام هي جزء من أركان الإسلام، أي أنها جانب من البنيان العقدي في رسالة التوحيد، وليست مجرد ضريبة بالمنظور المادي الغربي الزائف.

وتصور الإسلام بأنه مجرد حركة إصلاحية هو نوع من الهوس الفكري الذي يتجاوز مرحلة إنكار الدين الإسلامي، ليدخل في مجال السخرية من العقيدة ككل.

ونحن كمسلمين، لا نطالب أعداء الإسلام بالإنصاف في تصويرهم أو تصوراتهم، وإنما نقول لهم، إن كنتم كذوبين، فكونوا منطقيين، فهل حركة الإصلاح مهما بلغ قدرها، تقدم منهج حياة كامل كما فعل الإسلام، وهل حركة الإصلاح، تلغي عبودية العباد للعباد، وتجعل العبودية كلها لله، الذي لا يطلب من الناس شيئا لنفسه، ولا يلزمهم بغير ما يرفع قدرهم ليس في الدنيا فقط وإنما في الآخرة أيضاً، وهل دعوة الإصلاح تصل في مداها إلى حد أن يكون دعوة عالمية؟ أن الأمر إذن ليس دعوة بشرية إصلاحية، وإنما هو رسالة سماوية عقدية، يبدو الإصلاح فيها مجرد قطرة في محيط هديها، ودليل ذلك أنها دعوة إلى الخير

العام لكل الأنام في كل زمان ومكان، تتخذ الجهاد في سبيل الله وسيلة لإعلاء كلمة الله وإظهار دين الله على الدين كله ولو كره الكافرون، وتجعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساس استمرار العقيدة صافية من الشرك، نقية من البدع، دائمة ما دامت الحياة.

ولذلك الحقد الدفين على الإسلام مظاهر تشف عنها تلك العبارات، فتصوير محمد ﷺ بأنه في بداية أمره لم يكن يدعو إلى دين جديد، هو محاولة مستميته لنفي طابع الرسالة الدينية عن مهمته، وإبعاد هذه الرسالة عن دائرة الانبثاق عن الله عز وجل، ومن ثم نفي المصدر الرباني أو سمة الربانية عن الشريعة الإسلامية، وجعلها اجتهادات بشرية، قاصرة عن ضبط العلاقات الإنسانية في كل زمان ومكان، ومن ثم وجوب تبديلها وذلك بإحلال تصورات بشرية جديدة محلها.

ويتم ذلك بخبث دفين، ودهاء مكين، فالقاريء البسيط قد يستجيب للكلمات البراقة في هذه العبارات الواهية، وهذا هو أهم مطالب أعداء الإسلام، إنهم يخافون من تعمق القاريء الأجنبي في دراسات مقارنة الأديان، وطلب المعلومات عن الشريعة الغراء، ولذا يصادرون على المطلوب ويغلقون كل الأبواب التي يمكن أن تدخل منها الدعوة الإسلامية، فما دامت

الرسالة ذاتها، رسالة بشرية المصدر، وليست ربانية، فهي في رأيهم مجردة من كل قيمة، ولا تستحق الالتفات إليها أو التأثر بها، وهذا وهم كبير لا يخيل على قاريء أجنبي يعرف أساليب أهل ملته الإلحادية، وهي أبعد من أن تنال من مسلم في أي مكان، إلا ذوى النفوس الضعيفة والأهواء والمطامع الشخصية التي يبتلي بها بعض الناس.

أما الزعم بأن الحساب في الآخرة، هو مجرد فكرة، أو وسيلة للضغط المعنوي لتأييد الدعوة، فكذب وبهتان مبين؛ ذلك أن الدعوة إلى الله هي دعوة إلى النجاة، ولا نجاة إلا مع الله، الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، ولعاقل أن يتساءل: هل الخوف من الحساب إن لم تكن تسانده عقيدة، كان يمكن أن يقوى على الخروج على إرادة أعداء الله في مكة، والصبر على المحن في بطحائها، وتحمل العذاب والمرار والضرب والقهر والإذلال ووضع الصخور على البطون، والمنع من الأكل والشرب والوعيد والتهديد لكل من يتبع الرسالة.

ماذا كان في يد محمد ﷺ ليضغط به على المسلمين الأوائل حتى ينشروا دين الله في كل بقاع الأرض، بعد أن هداهم الله إليه، سوى العقيدة الصادقة، واليقين الثابت، والإخلاص لله، لا مجرد الخوف من الحساب، ثم إن الخوف من الحساب ليس خوفاً

من قوة إرهاب مادية في يد رسول الدعوة ﷺ، بل طمعاً في كرم الله تعالى، فماذا كان يملك الرسول النبي الأمي من جاه يرهب به سوى جاه الانتماء إلى دين الله، وماذا كان في يده من أدوات البطش التي تجعل الناس يفرون من عباده الأوثان إلى عبادة الملك الديان، إن الأمر إذن لم يكن أمر تخويف، وإنما كان أمر اقتناع، وهو اقتناع قام أول ما قام على الدعوة إلى العلم وإعمال العقل من أجل فهم أبعاد الدعوة الإسلامية، ومن ثم الانطلاق منها لإعمار الكون، وجعل الحياة مزرعة للآخرة.

ثم إن الحساب هدفه أن يحسن المسلم إلى نفسه فلا يظلمها بالكفر أو الشرك، وأن يحترم عقله فلا يحجبه عن إدراك نور الإيمان، وان يحسن المسلم إلى غيره فلا يعتدي على حق إنسان آخر، ولا يظلم إنسانا آخر ولا يسرق مالا، ولا يهتك عرضا، وأن يسخِّر صحته لخدمة دينه ودنياه، فلا يهلكها في ملذات فانية، ولا يضيعها في شرب الخمور أو اقتراف المنكر، ومن مثل هذه الأمور كانت قوة العقيدة في بيان أن الدنيا مجرد معبر للآخرة، وأن الدار الآخرة هي الحيوان الأبدي والوجود اللانهائي، فكأن الحساب ميزان تقييم منازل الناس في الآخرة، لا وسيلة لإرهابهم. وهل الأعدل أن يكون الخلاَّق صاحب الأمر الأبدي والنهي اللانهائي أم يتركه لابن مزعوم أو زوجة لا وجود لها. هل كان الله تعالى

من النقص، وحاشاه أن يكون، بحيث يحتاج إلى الابن أو الزوجة أو الند أو النظير أو أية إرادة أخرى!!!؟.

ان التثليث غلو في العقيدة، دعى إليه نفر من النفعيين المستفيدين من تشويه الدين، ودلسوا على بسطاء الناس حتى أوهموهم أن الباطل حق، وأن الله ليس إلها واحدا وإنما هو ألهة متعددة، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه الافتراءات في كتابه المطول بأجزائه الأربعة: الجواب الصحيح للرد على من بدل دين المسيح، وقدم «رحمة الله الهندي» في موسوعته «إظهار الحق» شيئا من ذلك، وقام الداعية الإسلامي أحمد ديدات بمناظرة القسيس «سوجارت» وأثبت كذبهم، وتتبع ذلك الآن يخرج بنا عن المعالجة المحدودة للمسألة المعروضة، فنحيل إلى تلك المراجع وكتاب النصرانية للشيخ حمد أبي زهرة، ونكتفي بالقول، أن على الدين يهاجمون في الحياة الدنيا.

وإذ انهارت افتراءات «جيرمي» فقد انهارت بالتبعية أباطيل «جب» الذي يحاول نزع الإطار العقدي من الدعوة المحمدية، من خلال المقولة الضالة، وهي تأثره ﷺ بالأفكار والعقائد التي كانت سائدة في زمانه، وهي أكاذيب «جولد زهير» وغيره من المستشرقين، فالنبي ﷺ رسول الله، وهو لا يتلقى الشريعة إلا عن الله، من خلال الوحي، وهو لا يدعو إلى أمر دنيوي، بل

يدعو إلى دين إلٰهي هو أساس عقيدة المسلم.

إن الخوف من انتصار الإسلام، ومن كونه ناسخا لكل الأديان السابقة هو الذي جعل أعداء الله يحاربونه بتلك الشراسة، ولكنها شراسة المنهارين، فلو كان هؤلاء يملكون حاسة علمية حقيقية أو قدرة تفنيدية صائبة، لنظروا إلى الخشبة التي في أعينهم أولاً، والمتمثلة في الشرك بالله وعقيدة التثليث، فهل الأفضل علميا أن يكون هناك إلٰه واحد، أم آلهة متعددة، وإذا كان الأفضل هو وجود إلٰه واحد، تنتفي معه العبودية لغير الله وتتحقق في ظل عقيدته وشريعته أعظم مظاهر المساواة، فلماذا يكابر المكابرون.

إن الدعاة ملزمون بالرد على أمثال هذه المطاعن وهذا يستلزم دراسة لغات أعداء الله، حتى نأمن مكرهم، ولكن دون أن تكون هذه الدراسات هدفا في حد ذاتها كما يحدث الآن في كثير من بلاد الإسلام، حيث يوجد آلاف ممن يجيدون لغات أعداء الله ولكنهم لا يردون على مطاعنهم ولا يسخِّرون ما تعلموه في خدمة شرع الله. وبعد دراسة هذه المطاعن والرد عليها تُعرض العقيدة الصافية على غير المسلمين بأسلوب القدوة الطيبة.

ثانياً: في المجال الداخلي

وفي المجال الداخلي فإن الداعية يجب أن يكون قدوة حسنة،

وأن يعلم أن الله قد منَّ عليه في هذه الديار بما يكافح من أجله الشباب المسلم في الدول الأخرى العلمانية من بحث عن الدولة المسلمة وكفاح في سبيل تدعيم مصادر الإسلام، وتسييد الإسلام من أجل تحقيق الوجود الإسلامي وإقامة التوازن في حياة المسلمين وعلاج مشكلات المجتمع وتكوين الإنسان الصالح، وتحقيق الاستقرار والطمأنينة في حياة الأمة وحفظ الاخاء بين أبنائها وجمع كلمتها وتجديد روح الحياة والقوة فيها وجعل الحل الإسلامي أساس عملها. ولذا يجب على الداعية أن يتمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وأن يتمثل حقائق الإسلام الكبرى، وأن يدحض شَبه أعداء الله.

أولاً: وجوب تمسك الداعية بكتاب الله تعالى أي بالقرآن الكريم الذي هو دستور حياة المسلم إلى أن تقوم الساعة:

١ـ من يدعو إلى الله سبحانه وتعالى، يجب عليه وهو يتمسك بالقرآن الكريم، ألاَّ يُغْفِل حكم حديث نبوي شريف يجده في كتاب الصحاح، أو تطمئن إليه نفسه في أي كتاب إسلامي دقيق؛ فالكتاب والسنة هما أساس الهداية، وعدم الضلال أو الزيغ، إنهما مصدرا التشريع الإسلامي الأساسيان، فلا يجوز لكائن من كان أن يقدح فيهما، أو أن يتنصل من حكم ورد بهما لمجرد إرضاء غير المسلمين، أو بمقولة أن ذلك يقربهم من ديننا، فالداعية يدعو إلى الحق، والحق هو ما ورد في الكتاب والسنة، وليس فيهما ما

يجب إغفاله تواؤما مع ما يسمى روح العصر، لأن الإسلام يحكم كل عصر، ولا يمكن لأحد، كائنا من كان، أن يُحوِّره ليساير مقتضيات عصر من العصور في دولة من الدول أو في كافة الدول، فالقرآن مثلا، وهو موضوع حديثنا الآن، هو دستور حياة المسلم، حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

٢ـ وإذا اتضحت هذه الحقيقة، فإن الداعية لا يجب أن ينأى بالقرآن الكريم عما فيه من هدي عظيم، تأثراً بفكر شرقي أو غربي، فجدل الشرق باطل، ومراء الغرب ضلال، ولا حق في هذه الحياة إلا ما اعتبره كتاب الله ـ والسنة المطهرة ـ حقا، والقول بغير ذلك يشوه الحقيقة القرآنية الكبرى وهي أن القرآن يخاطب كل الناس في كل زمان ومكان ليهديهم إلى الحق وينقذهم من الضلال ويقيهم عثرات فساد العقول، واضطراب الأفئدة. قال تعالى: ﴿**وما أرسلناك إلا كافة للناس**﴾ (سبأ: من الآية ٢٨). وقال سبحانه: ﴿**قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا**﴾ (الأعراف: من الآية ١٥٨). فالقرآن هو دستور أبدي، لرسالة عامة، تعم كل فرد من أفراد البشرية، وهو أيضا دستور أبدي لرسالة شاملة تخاطب كل الناس بحيث أنها «إذا شملتهم، فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم»[١].

---

(١) تفسير الكشاف، الزمخشري، ط بيروت، ج ٢ ص ٧.

٣ـ وهذه الرسالة، هي آخر الرسالات، ولذا فإن القرآن الكريم هو آخر الكتب المنزلة، ولأنه كذلك فإن فيه شفاءً للبشرية حتى يوم الدين، ولا يمكن لكتاب هذا شأنه أن يرد فيه ما يقدح في عظمة هذا الدين المتين، فهو شفاء الصدور، وهو ترياق الآلام، لأنه من لدن رب الأنام، نزله على خاتم النبيين، ليكون هو الكتاب الوحيد الذي يُتعبَّد بتلاوته، ويلتمس كل الناس فيه شفاءهم، وسلامتهم في عالم تختلف فيه الآراء، ويضل فيه الناس إن هم صاروا عبيدا للأهواء، فأنزله الله ليحكم كل البشر، وليحتكم إليه كل الذين يختلفون فيجدونه ناطقا بالحق دائما، فلا يأتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه، لانه أنزل من لدن حكيم خبير على نبي خاتم ليكون آخر الكتب المنزلة. قال تعالى: ﴿**ما كان محمد أبا أحد من رجالكم، ولكن رسول الله وخاتم النبيين**﴾ (الأحزاب: من الآية ٤٠).

٤ـ والقرآن الكريم، بهذه المثابة، هو أساس منهج إنساني شامل، لا تختلف معه الأمم، لأنه فوق أهواء الأمم، ولا يختلف أو يتعدد معه المعبود، لأنه منزل من واحد أحد فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فهو عنوان الوحدانية، وهو أساس التوحيد، بكافة مظاهره: توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية ـ أو إلٰهية ـ وتوحيد أسماء وصفات، على ما فصله شيخ الإسلام ابن تيمية وأصَّله شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب.

٥ـ وحسبه أنه دستور الدين الإسلامي، الذي يخاطب الفطرة الإنسانية ﴿**فطرة الله التي فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم**﴾ (الروم: من الآية ٣٠) والفطرة لا تختلف. ولذا فإنه لا يجوز لأحد في الكون كله أن يتخذ ديناً سوى الإسلام ﴿**ان الدين عند الله الإسلام**﴾ (آل عمران: من الآية ١٩) ومن يتخذ دينا سواه فإنه لن يقبل منه. ﴿**ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه**﴾ (آل عمران: من الآية ٨٥) وكيف يُقبل منه سوى الدين القيم، الذي أكمله الله، ولم يرتض لعباده دينا آخر سواه. ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا**﴾ (المائدة: من الآية ٣).

٦ـ وحسب هذا القرآن الكريم أنه فصَّل كل شيء ﴿**وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا**﴾ (الأنعام: من الآية ١١٤) وتعهد الله سبحانه وتعالى بحفظه إلى يوم الدين ليكون منهج حياة العالمين ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ (الحجر: من الآية ٩). ومنهج الحياة وسرُّ نيل الرضوان في الآخرة، لابد أن يتم الاحتكام إليه بعيدا عن كل هوى، وبمنأى عن كل زيغ، لأن القرآن مهيمن على كل الكتب التي سبقته، وناسخ إياها، وآخذ بأيدي المسلمين إلى طريق النجاة، بعيداً عن مناهج التحريف والتبديل، أو الفكر البشري القاصر المحدود، أو العقل الإنساني الذي لا يمكن أن يقدم

للناس قاعدة ثابتة أو حجة أبدية مطردة، فلا حكم إلا حكم الله الوارد في قرآنه ـ وسنته ﷺ ـ قال تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب، ومهيمنا عليه، فاحكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**﴾ (المائدة: من الآية ٧٥).

٧ـ إن القرآن هو كتاب وحدة الفكر الإنساني، ووحدة التصور العقدي، فلا يمكن أن يختلف معه مفكران منصفان، ولا يمكن أن يضطرب معه فهمان محايدان، ولا يمكن أن يضل معه باحثان متعمقان، لأن القرآن الكريم لا يقرر إلا الصحيح، ولا يقر إلا السوي السليم، ولا يسير بمسلم إلا على درب مستقيم. وهذا فضل من الله ومعيار لمعرفة مدى تقواه، إن القرآن هو كتاب الله سبحانه وتعالى، الناطق بالحق، البعيد كل البعد عن ظنون البشر، لذا لا ينحرف من يتمسك بـه، ولا يتناقض مع واقعه، ولا يقبل خرافه، ولا يتمسك ببدعة، ولا يعيش في ظلمات جهل، ولا يرضي بغيبوبة تصوف الجاهلين، ولا يسلم بأمر يتنافى مع الحقائق الكبرى لهذا الدين المتين. وكيف لمسلم أن يقبل أن يقال عن فضل القرآن أقل من ذلك ﴿**وإنه لهدى ورحمةٌ للمؤمنين**﴾ (النمل: الآية ٧٧) بل كيف لمسلم أن يقبل من غير القرآن مثلا أو تفسيرا، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿**ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن**

تفسيرا﴾ (الفرقان: الآية ٣٣). وقال عز من قائل: **﴿وإنه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين﴾** (الشعراء: الآيات ١٩٢-١٩٥). بل كيف لمسلم أن يطلب هدياً من غيرَ كتاب الله، وهو عدل الله ونوره لمن آمن به واتقاه **﴿آلمّ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾** (البقرة: ١-٢).

وللمعاني المتقدمة ولمثلها من حقائق التوحيد، فإن القرآن الكريم هو دستور حياة المسلم إلى أن تقوم الساعة، هو فوق كل الكتب، وفوق كل الكاتبين، إلى يوم الدين.

ثانيا: وما دام القرآن دستور المسلم إلى يوم القيامة فإنه يجب تمثل حقائقه الكبرى دائماً:

١ـ على الداعية، أن يعي دائما، أن القرآن هو حكمنا وحاكمنا إلى يوم الدين، ولذا فإنه عندما يجابَهُ بحقد الحاقدين وكيد الكائدين، يرجع إلى الحقائق الكبرى في هذا الدين المتين، حسبما صورها القرآن الكريم، ويعالج الكيد في ضوء هذه الحقائق القرآنية الإسلامية، ويعصم نفسه من زلل الجدل في فرضيات لا تسلم بها حقائق الإسلام الكبرى، فحقائق الوحدانية والإيمان والإسلام هي أول الحقائق التي يجب أن تكشف زيغ الكفر والشرك والبهتان، وحقائق العقل في الإسلام تتمثل في أنه نعمة

تساعد على تعميق فهم ما أتى به دين التوحيد، وليس نقمة تساهم في هدم حصون هذا الدين المتين، ولذلك:

أ - فإن المسلم من حيث هو مسلم يسلم عن طواعية واختيار بكل ما أتى به القرآن الكريم ـ والسنة المطهرة ـ من أحكام، فالحلال لا يحظر والحرام لا يباح، ولا مدخل للعقل البشري في الحكم على ذلك. لأن الذي يحلل أو يحرم هو الله وحده، وانطلاقا من ذلك فلا حق لأحد أن يزعم أن ذلك التحريم غير معقول، أو غير مقبول، أو لا يتفق مع روح العصر، أو لا يتمشى مع الحضارة المادية، أو المدنية اللاأخلاقية، أو تأسيسا على فرية أن من مصلحة الإسلام عدم الوقوف جامدين أمام وضع يتعين ـ وضعا لا شرعا ـ التكيف المرن معه، فالحق حق والباطل باطل، والحق دائم أبدى سرمدي لا يتغير.

ب - وان الداعية في مثل هذه الحالات ملزم شرعا أن يقول مبيّنا: نحن محكومون لا حاكمون. نحن منفذون لا آمرون. إن عقلنا قاصر عن إدراك حكم التشريع، وغير قادر على ضبط أمـور شخص واحد، ناهيك عن ضبط الحياة البشرية كلها حتى تقوم الساعة، فالإنسان يقول اليوم عن شيء إنه حق، في أخص خصوصياته وأمور معاشه وحياته وبيته، ثم يقول هو نفسه، بعد وقت طويل أو قصير، إن ذلك الشيء نفسه كان باطلا لاحقاً،

وأن موقفه فيه كان مجانبا للصواب.

ج - إن الحق في عرف البشر نسبيٌّ، والحق في علم الله مطلق وأبديّ. والعقل الإنساني محدود بدليل أنه قال اليوم عكس أو نقيض ما قاله بالأمس، ولورد الإنسان الأمور كلها إلى الله، كما وردت في القرآن الكريم ـ والسنة المطهرة ـ لوجد أن الحكم لا يمكـن أن يختلف في علم الله وعدله من يوم إلى يوم أو من زمان إلى زمان. ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا**﴾ (النساء: من الآية ٨٢).

٢ـ وعلى الداعية أن يعي دائما، أن سلاحه الآخر البتار، الذي يرفعه دائما في وجه أعداء الله، يتمثل في أن الإسلام، كما ورد في القرآن الكريم ـ والسنة المطهرة ـ لا يمكن أن يصادم حقائق الحياة والعلم. ولذا فإن الذين يطلبون من القرآن أن يرد لهم على كل ما يقال انه حقائق علمية، أو إيجاد سند لها منه، إنما يحاولون فتح ثغرة واسعة بين الدعاة؛ فالقرآن الكريم هو كتاب هداية وتعبد، ووفاء بحاجات البشر، الذين يتعين عليهم بعد ذلك أن يمشوا في مناكب الأرض، وأن يفكروا ويكتشفوا ويخترعوا، فيصدق فكرهم حينا، ويكذب حينا، وتتهاتر نظرياتهم، وبعد أن تستقر، وقلما تستقر، عليهم أن يقولوا هل يوجد في القرآن ما يتناقض مع هذه المحصلة التي يتصورون أنها حقيقة، فإن كانت

حقيقة فعلا، فإنه يستحيل استحالة مطلقة أن يوجد في القرآن ما يتناقض معها، لسبب بسيط، هو أن الذي خلق العقول وأودعها ذرة محدودة من قبسات نورانيته هو نفسه الذي أضاف القرآن الكريم إلى سابغ عظمته، ولا يمكن أن يصدر عن الله سبحانه وتعالى أمران متناقضان، وتلك هي أساس عظمة الإسلام، التي يجب أن يتمثلها الدعاة إلى الله، أمام الحكام وأمام المحكومين، حتى يتهيأ من لم يحكم بشرع الله لكي يتوب ويعود إلى شرع الله.

أ - **فقرآنه الكريم:** لم يصادم حتى الآن نتيجة علمية صادقة، لأن حقيقة الألوهية فيه تحول دون تطرق أي خلل إليه، ولذا فإن القرآن يحتج به ولا يحتج بغيره عليه.

ب - **وقرآنه العظيم:** هو ملاذ من يريدون صلاح العقيدة، وإصلاح ما يتطرق إلى العبادات من بدع مدمرة، وهو سبيل من يبحثون عن قيم الأخلاق لتنقذهم من رجس الرذائل التي استشرت، ولترشدهم إلى عفة النفس وطهارة البدن وسلامة السلوك، فأين لأي أسلوب بشري من هذا الهدي السماوي.

ج - **وقرآن المجيد:** هو الذي لا صلاحَ إلا مع الاعتصام بأحكامه وقد جرب الناس الأنظمة والقوانين الوضعية وثبت لهم أنها كانت بلية ورزية، فقد تفككت الدول معها، وانهار الاقتصاد بسببها، ولم يوجد نظام محكم أو حكومة عادلة في ظلها، فأين ذلك من منهج العدل والمساواة، والإنصاف وعدم المحاباة، وأين ذلك

من تشريع لا حكم فيه إلا وتتحقق من خلاله مصالح العباد في المعاش والمعاد.

٣ـ إن على الداعية أن يلمح أن أعداء الإسلام يحاربون القرآن بغرائز النفوس ونزق الشباب وطيشه وحمقه، فهم يقولون للفقير إن الربا سيحول دينارك إلى ألف، ويقولون للشباب إن شبابك مرحلة ويجب أن تتمتع به، ويقولون للعابد وماذا تجديك العبادة، ويقولون للمرأة وماذا يجديك الحجاب، أو عدم الاختلاط. ويقولون للشياطين انفخوا في آذان الفتية والفيتات بأنغام المجون ويقولون للمزكي ولماذا تقلل مالك الذي تعبت في جمعه، ويقولون للحاج وماذا تجني من الدوران حول قطع من الحجارة أو السعي بين الجبال وهكذا.

فإذا لمح الداعية ذلك عرف كيف يكون الحوار العادل مع مقاتل ظالم. ونقطة البداية تكمن في عبارة واحدة: الإسلام يبني وأعداء الإسلام يهدمون فاختر لنفسك البناء لا الهدم. ولن يصلحك تعليل فاسد، أو حجة باطلة أو تمويه مخادع، أو تلبيس مدمر، فالربا هدم للبدن لانه تغذية بحرام وإن أثريت منه ظاهرا فقد هدمت غيرك بسببه ظاهرا وباطنا، وأكل الحرام سحت، لا يفلح من نبت من صلب المرابين إذا قبل أن يعيش وأن ينمو جسده من سحت وحرام. ومتعة الشباب بالجسد لا تكون بالحرام،

بل تكون بالزواج والاعتصام بالحق. والعبادة تطهير للنفس، والحجاب حصن للمرأة والاختلاط إهدار لآدميتها، والموسيقى والأغاني إهدار للوقت وإضاعة للمال وذهاب بالعلم، وقضاء على الحلم، والزكاة تطهير للمال، والحج امتثال لأمر رب العالمين، ومحاولة استظهار الحكمة في كل ذلك تساعد الداعية على أن يدفع حجج المرجفين الذين يفصلون بين القرآن والسنة، ويحاولون اختلاق الاختلاف بينهما، مع أن في القرآن قواعد كلية، يمكن أن تتحقق من خلال مئات الأحاديث النبوية الشريفة، حيث يكون الحديث مفسرا أو مبينا أو موضحا أو مكملا أو آتيا بحكم جديد لا يتنافي إطلاقا مع القرآن الكريم. فالعودة إلى حقائق القرآن الكبرى تقترب بالإنسان من الحق، وتنأى به عن الباطل، وهذه العودة هي الكفيلة ببيان أنه لا إسلام بغير الكتاب والسنة معا، ولا عقيدة لمن يهدر حديثا نبويا صحيحا لمجرد عدم فهم علاقته بآية قرآنية أو بحديث نبوي شريف آخر.

ثالثا: وجوب رد الداعية على كل ما يثار ضد القرآن الكريم من شبه:

الكلام هنا يطول، ولكن الوقت لا يتسع، لذا نكتفي بمثال كما أشرنا إلى شيء من ذلك فيما تقدم.

فمما لا مراء فيه أن الإسلام دين منهج واضح، وطريق مستقيم، ولقد تعددت محاولات أعداء الله للتشكيك في كتاب الله،

بأساليب قد تُبْدِهُ بعض العلماء أحيانا، ممن يقفون من الدين عند القشور ولا ينفذون إلى لبه وجوهره، كدين لا يكرس ظلم إنسان لإنسان، بل كدين لا يقبل مجرد وجود هذا الظلم، بدليل أنه نزع استعباد الإنسان للإنسان، وجعل عبودية كل الناس للملك الديان، فالغني عبد لله والفقير مثله لا يعبد إلا إياه، والحاكم والمحكوم يقفان جنبا إلى جنب في الصلاة، يقرآن نفس آيات القرآن، ولا تفاضل بينهما إلا بمقدار تقواهم، ويضرعان إلى بنفس الدعاء، ولا يستجاب إلا لمن اتقى، تلك هي الحقيقة الأولية التي يجب على الداعية أن يجعلها مفتاح ردوده على المشككين المنافقين الضالين المضلين، من الكفار والمشركين وممن يعبدون الله على حرف، وممن يجعلون العبد الذي لا يملك لنفسه ضرًّ ولا نفعا في مقام من يقدر على شيء وهو لا يقدر على أي شيء إلا بفضل الله ونعمائه.

ومن الافتراءات الظالمة على القرآن الكريم، ما قيل من ان القرآن هو في تركيبه اللغوي ونظمه التأثيري هو من قبيل الشعر الجاهلي، وأن منهجه الاصلاحي يعتمد على العاطفة لا على العقل، وأن نزوله طوال ثلاثة وعشرين عاما ليس له سبب مفهوم وأنه كان أقرب إلى التصديق بأحكامه أن ينزل مرة واحدة وهذه الفرية الأخيرة ترجع إلى عهد نزول القرآن، وكان من صنع اليهود والمشركين ولا تزال.

ورد الداعية على هذه الافتراءات وأشباهها يجب أن يتأسس على منهج الإسلام المبني دائما على الحقائق، ومن هذا القبيل بيان مايلي:

١ - إنه لا علاقة للقرآن الكريم بالشعر:

فالشعر الجاهلي وغير الجاهلي، يتركب من تفعيلات متكررة، وليس هكذا القرآن الكريم، والشعر العمودي جاهليا ومعاصرا، موزون على ما تقدم وأيضاً مقفًّى، وليس كذلك القرآن، والشعر الحديث يعتمد على التفعيلة غالبا، وينأى عنها في بعض الأحيان ولا يعبأ كثيراً بالقافية، فإن كان يعتمد التفعيلة، فليس كذلك القرآن، وإن كان لا يعتمدها فذلك نثر مشعور وليس كذلك القرآن الكريم.

إن القرآن الكريم هو كتاب الله المعجز الأبدي السرمدي، فهل يستطيع أحد أن يأتي منه ببيْتٍ شعري، أو بشطرة بيت، كلا وألف كلا. وهل يستطيع أحد أن يشبه آية منه بكلام العباد، وقد حاول البعض قديما ذلك فصاروا أضحوكة الزمان. ومن هنا يمكن القول:

أ - إن القرآن الكريم لو كان شعراً وتحدى الله سبحانه وتعالى أفصح فصحاء العرب الذي نزل بلغتهم على أن يأتوا بمثله أو بمثل أقصر سورة من سوره لكانوا قد استطاعوا، أما وأنهم لم يستطيعوا

فهذا يدل على أنه من لدن حكيم خبير عالم بقدرة البشر المحدودة، التي لا يمكن أن تطاول قدرة الله المطلقة واللامحدودة. ولاشك أن التحدي لازال قائما، فعلى الداعية أن يطلب من المشكك أن يأتي بآية واحدة إن استطاع، وإنه لعاجز وغير مستطيع.

ب - ولقد شعر غلاة أعداء الإسلام بحقيقة بعد القرآن عن الشعر، وبعد نبينا محمد ﷺ عن أن يكون شاعرا، فلقد طالب الوليد بن المغيرة قومه بأن يقولوا كلمة في نبي الإسلام ﷺ وفي القرآن الكريم. فقال بعضهم هو كاهن، فرد عليهم قائلا: لا والله ما هو بكاهن. فقال بعضهم: مجنون. فرد عليهم قائلا: ما هو بمجنون. فقالوا شاعر: فرد عليهم قائلا: ما هو بشاعر لقد عرفنا الشعر كله رجزه وهزجه وقريضه ومقبوضه ومبسوطه، فما هو بالشعر، ثم نفى أيضاً قولهم إنه ساحر وقال: والله إن لقوله لحلاوة وإن أصله لعَذْقٌ وان فرعه لجناة[1].

جـ - وحكمة الله البالغة من انزاله القرآن على النحو الذي أنزل به أبلغ من أن يحيط بها بشر، فالقرآن ـ وعلى ما تقدم البيان ـ كتاب الأحكام الأبدية السرمدية، ولذا فإنه يخاطب البشرية كلها، ولا يمكن أن يوافق كافة المخاطبين على نحو يجعلهم يذعنون

---

(١) انظر سيرة ابن هشام (السيرة النبوية لابن هشام) مطبعة مصطفي البابي الحلبي مصر ١٣٥٥هـ ج ١ ص ٢٨٨،٢٨٩.

لأحكامه عن رضا واختيار، إلا إذا صيغ صياغة معجزة، تبقى رغم تغير الناس، وتستمر رغم انقضاء الازمان، وتقود رغم تعدد النظريات والآراء والأفكار والابتكارات العقلية، وتبقى صامدة أمام تطور الأساليب وتغير التراكيب، وقرآن كريم هذا شأنه لابد أن يكون من لدن خالق عليم قادر حكيم، وإذا كان المجال أبعد من كل مقارنة، لأنه لا مقارنة لفكر بشر بمعجزة دين رب البشر، إلا إننا نقول للذكرى التي تنفع المؤمنين، ان النظرية الماركسية المبنية على المادية الجدلية وإنكار الأديان والنفي الوضيع لوجود الديان لم تعش كنظرية مطبقة أكثر من سبعين عاما حيث بدأت في روسيا سنة ١٩١٩ وانهارت عام ١٩٨٨ وثبت انهيار روسيا بسببها فتخلت عنها هي وكافة دول شرق أوربا، فهل لو كان القرآن صياغة بشر، كان يبقى خمسة عشر قرنا، لا تتخلى عنه دولة تمسكت به، بل تتدافع نحوه الشعوب والدول لتهتدي بنوره مهما كان فيها من معاندين ومكابرين وحقده وأعداءَ لهذا الدين المتين، فسبحان الله القائل: ﴿**تبارك الذي نزَّل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا**﴾ (الفرقان: ١).

د – وما عدم قدرة البشر على الإتيان بسورة من قبل هذا القرآن الذي لو كان شعرا لدبَّجوا مئات المعلقات تشبها به، إلا بسبب أنه كتاب الله، الذي خاطب به العالمين جميعا، بفصاحة لا قبل لبشر على مجرد تدبر أبعادها في زمان واحد أو عبْر الأزمنة كافة،

فعطاء القرآن متجدد دائما، وببلاغته التي ما استطاع العلماء في بحوثهم ورسائلهم أن يدركوا روعة بنيانه، وعظمة تبيانها، وأسلوبه الذي تنحني أمامه رؤوس البلغاء والفصحاء ولذا لم يكن عجبا أن ينبهر الجاحظ بنظم القرآن، كأحد مظاهر اعجازه، فوقف مشدوها أمام ما في القرآن من «اقامة الوزن (الذي لا وزن مثله) وتخير اللفظ (الذي لا لفظ يعدله) وسهولة المخرج (الذي يستحيل تقليده) و ... صحة الطبع وجودة السبك»[1]. مما لا قبل لبشر به. وهذا النظم الخاص الذي لا يستطيعه بشر، يجليه الاعراب، ويفصح عنه المعنى الدقيق، وتبرزه الصور البيانية، وتشف عنه صياغة وأداء وتعبير لا يمكن لبشر أن يقف منهم إلا موقف المؤمن بالله الذي أنزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيرا، منذ الرسالة وحتى يوم القيامة، ولم ولن يوجد من يستطيع قطع هذه الاستمرارية والأبدية، التي يشف عنها مظهر واحد من مظاهر الاعجاز مما «لا يجهله عاقل ولا يخفي على أحد من الناس»[2].

٢- ومن هنا فإن القرآن يخاطب العقول السليمة، قبل أن تنقاد له العواطف المستقيمة.

---

(١) الحيوان، للجاحظ، ط٢، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ج ٣ ص ١٣١-١٣٢.
(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، مكتبة القاهرة ط ٢ ص ١٠٢.

٣ـ وقد نزل منجما لتثبيت فؤاده ﷺ، وليرد على الافتراءات، ويؤكد المعجزات، فسبحان الله تعالى عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

* * *

□ فهرست □

* * *